اطار مقترح للحد من معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية
دراسة نظرية ميدانية

إعداد

د. فرحات الصافي علي عبدالهادي

مدرس المحاسبة كلية التجارة

جامعة الأزهر بالقاهرة

frahat_2500@yahoo.com

مجلة البحوث التجارية ـ كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الرابع والأربعون ـ العدد الأول يناير 2022

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

اطار مقترح للحد من معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية
دراسة نظرية ميدانية

ملخص البحث:

تمثلت مشكلة الدراسة في تجاهل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية سواء في التشريعات الصادرة عن الجهات ذات الاختصاص في هذا الشأن بالمملكة، أو حتى من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، على الرغم من امكانية مراقب الحسابات تقديم مساهمة هامة لا يمكن إغفالها في مكافحة جريمة غسل الأموال، نظرا لما يتميز به من خبرة في مراجعة واكتشاف وتقييم إجراءات مكافحة هذه الجريمة وإعداد التقارير عنها وهو بصدد قيامه بمهامه الأساسية في مراجعة القوائم المالية، وقد نتج عن هذا التجاهل ضياع خبرات تدقيقية هامة كان يمكن أن تسهم بصورة جيدة مع مشاركة الجهات الأخرى ذات الاختصاص في مكافحة هذه الجريمة، خاصة بعد أن تبين عدم تمكن التشريعات الحالية من المواجهة المطلوبة للسبل المستحدثة التي يبتكرها القائمون على عمليات غسل الأموال، وعجز السلطات الرقابية والأمنية في الحد من هذه الجريمة بالصورة المرضية. مما يستوجب البحث عن معوقات مساهمة مراقب الحسابات وسبل الحد منها في هذا الشأن، و**هدفت الدراسة** إلى بيان مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية، وبيان معوقات تفعيل هذه المساهمة، بالإضافة إلى اقتراح بعض الآليات التي قد تحد من معوقات تفعيل هذه المساهمة، و**لتحقيق هذه الأهداف** اعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي للقيام بنوعين من الدراسات هما: الدراسة النظرية، بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وطبيعة مساهمة مراقب الحسابات في هذا الشأن، والدراسة الميدانية من خلال إعداد قائمة استبيان لاستقراء الواقع العملي الخاص بمعوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية وسبل الحد منها، وذلك من خلال استطلاع أراء بعض العاملين في الجهات المهنية والرقابية والمصارف السعودية وبعض الأكاديميين في الجامعات السعودية بشأن موضوع البحث. و**توصلت الدراسة** إلى أن عمليات غسل الأموال مازالت تمثل مصدر قلق كبير للمملكة خاصة في القطاع المصرفي على الرغم من الجهود المبذولة في هذا الشأن، لذلك توجد العديد من المبررات التي تدعو إلى ضرورة مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية، وفي ذات

الوقت توجد العديد من المعوقات المرتبطة بجهات عدة تحول دون تفعيل هذه المساهمة. كما أنه يوجد العديد أيضا من الأليات المقترحة التي قد تساعد في الحد من معوقات تفعيل هذه المساهمة. و**أوصت الدراسة** بضرورة التنسيق الكامل بين جميع الجهات ذات الصلة بمكافحة عمليات غسل الأموال للعمل على تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية، مع ضرورة استحداث التشريعات التي تضمن حماية مراقب الحسابات في حالة التأكد من وجود عمليات غسل أموال لها تأثير جوهري على استمرارية وصحة العمليات المالية للمصرف، وضرورة قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتقديم البرامج التدريبية المهنية الإلزامية وتفعيل استراتيجية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات بغرض تطوير مهاراته في تقدير مخاطر مراجعة عمليات غسل الأموال وتخفيضها.

الكلمات المفتاحية :

عمليات غسل الأموال، الكشف والتقرير، مبررات المساهمة ، معوقات المساهمة ، الآليات المقترحة

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

1/1 مقدمة ومشكلة البحث:

تعد جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم المالية المستجدة في العصر الحالي والتي تهدد النمو الاقتصادي لأى دولة، وقد انتشرت هذه الجريمة بشكل متزايد على المستوى المحلى والإقليمي والدولي بفعل العولمة، واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وسرية الحسابات المصرفية، وضعف عمليات الرقابة، والتجديد المستمر في وسائل وأشكال عمليات غسل الأموال، وعدم التطبيق الجيد للقوانين والتشريعات، وغياب الشفافية في الكثير من التعاملات التجارية، وعدم مواكبة الإصدارات المهنية للمحاسبة والمراجعة للتطورات العالمية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال(خليقة، 2012)

ولقد أجمعت كافة التقارير الرسمية وغير الرسمية حول العالم أن عمليات غسل الأموال قد تضاعفت بشكل كبير على مدى العقدين السابقين حيث قدر بنك (HSBC) خسائر الاقتصاد العالمي بسبب الجرائم المالية عام 2018 بحوالي2.1 ترليون دولار، بينما قدرها منتدى الاقتصاد العالمي (WORLD ECONOMIC FORUM) عن العام ذاته بحوالي 2.4 ترليون دولار مشيرا في ذلك إلى تورط مؤسسات مالية ومصرفية عالمية في الجرائم المالية (طربية ، 2019)، وقد أكد فريق العمل العالمي لمكافحة غسل الأموال(GTFAML) أن حجم الأموال التي يتم غسلها حول العالم في المتوسط تتراوح بين 800 مليار دولار وتريليون دولار سنويًّا، أو ما يعادل 2- 5% من الناتج المحلى الإجمالي العالمي (عبد السند ، 2019)، بينما يشير خبراء الاقتصاد العالميين أن المبالغ المالية التي يتم غسلها سنوياً تعادل ترليون دولار، وهو ما يوازي 15% من حجم التجارة العالمية تقريباً (مقرن ، 2019).

وتدل هذه الأرقام على مدى خطورة هذه الجريمة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة، والاقتصاد العربي بصفة خاصة حيث كشف استبيان قام به وحدة (THOMSON REUTERS REFINITIV) أن الشركات في المنطقة العربية تنفق 3.8% من مجمل عائداتها لمكافحة الجرائم المالية، وهي أعلى نسبة مقارنة بجميع مناطق العالم الأخرى **(طربية ، 2019)**، ويتمثل مصدر هذه الأموال في الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة المحظورة، والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة **(Simwayi, M., & Guohua, W. 2011).**

وتُعد ظاهرة غسل الأموال من أهم التحديات التي تواجه العديد من دول العالم في العصر الحالي، لذلك حظيت هذه الظاهرة باهتمام عالمي من قبل المنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية والمالية والجهات التشريعية والحكومية والباحثين في معظم التخصصات المرتبطة بها كالاقتصاد والقانون والسياسة والمحاسبة والمراجعة، وقامت معظم دول العالم بإصدار تشريعات بمقتضاها يتم تجريم أنشطة غسل الأموال(**الخزعلي، والزهيري 2016**)، ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية، حيث أصبح لها دوار بارزاً في هذا المجال، ومن أهم الأمثلة على ما قامت به المملكة من جهود في محاربة هذه الجريمة: انشاء وحدة التحريات لمكافحة غسل الأموال، وتكوين اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال والمكونة من ممثلي عدة جهات حكومية، وإصدار نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى انضمام المملكة إلى عضوية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) وعضوية مجموعة العمل المالي بفرنسا المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF)، أيضاً سن عقوبات قاسية على مرتكبي جريمة غسل الأموال، حيث إن الإدانة بهذه الجريمة تعرض صاحبها لغرامة مالية تصل إلى سبعة ملايين ريال سعودي، وبالسجن لمدة تصل إلى خمسة عشر عاما، أو بكلتا العقوبتين (**اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال: جرائم غسل الأموال، التحذير من الوقوع في أساليب غسل الأموال2019**)، (**مؤسسة النقد العربي السعودي: نظام مكافحة غسل الاموال**)

وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود المتعددة من قبل الجهات ذات الصلة بالمملكة إلا أنها لم تستطع محاصرة هذه الظاهرة، وما زالت تمثل مصدر قلق كبير، ومن مظاهر ذلك: التقارير الصحفية والقضايا المتعددة بشأن اكتشاف عمليات غسل أموال ضخمة بالمملكة (**البرقاوي، 2020**)، وإن كان لا يوجد احصائيات رسمية حول حجم وعدد هذه الظاهرة، ويعلل البعض السبب في ذلك إلى صعوبة حصر القضايا الخاصة بهذه الجريمة على حدة، حيث إن الجهات المختصة تقوم بحصر ما يتعلق بها فقط، بالإضافة إلى الطبيعة المعقدة لجرائم غسل الأموال التي تدخل في الفساد المالي والإداري، والمتمثلة في الرشاوي والعمولات والاختلاس، بالإضافة إلى التجارة في المحرمات، التي على رأسها تجارة المخدرات(**المقرن، 2013**)، أيضا التحذيرات المستمرة الصادرة عن النيابة العامة ومؤسسة النقد العربي السعودي، ووزارة التجارة والاستثمار، من مغبة الوقوع في عمليات الاستغلال من أجل تنفيذ غسل الأموال، حيث رفعت مؤسسة النقد[1] من وتيرة التوعية في هذا الصدد، إذ بثت رسالة عامة

([1]) تم تعديل مسمى مؤسسة النقد العربي السعودي ليصبح البنك المركزي السعودي بجلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الثلاثاء بتاريخ 24 /11/ 2020برئاسة خادم الحرمين الشريفين، وتم اختيار مصطلح مؤسسة النقد في البحث بسبب

مفادها أن الخدمات والمنتجات البنكية قد تكون وسيلة لاستغلالها من منفذي غسل الأموال، وعليه فلا بد من رفع مستوى الوعي العام لعملاء البنوك والمصارف للتحوط من الوقوع في جرائم مالية محتملة **(الشرق الأوسط، 2020)**، بالإضافة إلى ما سبق اعلان إدراج المملكة ضمن القائمة المقترحة للدول "عالية المخاطر" في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الصادر عن المفوضية الأوروبية يوم 13 فبراير 2019، والذي يأتي رغم إقرار المملكة للعديد من التشريعات والإجراءات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف الحد من المخاطر المرتبطة بتلك الجرائم **(الجدعان، 2019)**، أيضا فقد جاءت المملكة في الترتيب رقم 67 من بين 125 دولة في مؤشر بازل لمكافحة غسيل الأموال لعام 2019، وبحسب هذا المؤشر فقد حصلت المملكة على درجة خطر5.25 من أصل 10 درجات **(التويجري)**

ويرى الباحث أن هذه الظهارة لا يمكن لها أن تتلاشى أو يمكن الحد منها بدرجة معقولة إلا بمشاركة جميع الجهات والمهن ذات الصلة، ومن أهم المهن التي يمكن أن يكون لها دور معقول في هذا الشأن مهنة المراجعة لما تتميز به من خبرة في مراجعة واكتشاف وتقييم إجراءات مكافحة هذه الجريمة وإعداد التقارير عنها، خاصة بعد عجز الحكومات والجهات الأمنية عن الحد من هذه الجريمة بالصورة المرضية بدون إعطاء دور لمراقب الحسابات في هذا الشأن.

وبالبحث في أهم التشريعات التي انتجتها المملكة لمواجهة هذه الظاهرة وهي نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/20) بتاريخ 1439/2/5 (**هيئة الخبراء**، نظام مكافحة غسل الاموال) ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار رئاسة مجلس أمن الدولة (14525) بتاريخ 1439/2/19 (اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الاموال)، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/21) بتاريخ 1439/2/12 ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء (228) بتاريخ 1440/5/2 (هيئة الخبراء، نظام مكافحة جرائم الارهاب) وللوفاء بمتطلبات هذين النظامين ولائحتهما التنفيذية قامت مؤسسة النقد بإصدار دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب **(مؤسسة النقد، دليل مكافحة غسل الاموال**، 2019) [1] كما قامت وزارة التجارة والاستثمار بإصدار الدليل الاسترشادي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب **(وزارة التجارة والاستثمار، 2019)** فقد تبين للباحث أن هناك شبه تجاهل لدور مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن هذه الظاهرة في القطاع المصرفي في جميع التشريعات السابقة، كما لم يحدد

---

[1] انجاز نسبة كبيرة منه قبل تعديل المصطلح، بالإضافة الى أن هذا المصطلح مازال هو المسيطر في ذهن غالبية المجتمع السعودي حتى الآن .

له دور ضمن الجهات التي تتشكل منها اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو بيان علاقته بوحدة التحريات، بالإضافة إلى عدم وجود معيار مراجعة أو دليل استرشادي صادر في هذا الشأن من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وإنما قد تم الاقتصار في تطبيق نظام مكافحة غسل الأموال على مكاتب المحاسبة بالمملكة لبعض الأنشطة المحددة فقط في اللائحة التنفيذية للنظام، وليس من بينها خدمات التدقيق العادية بالقطاع المصرفي.

وعلى الرغم من أن الدور الرئيسي في مكافحة غسل الأموال من وجهة نظر الباحث يقع عاتق الجهات الحكومية، والجهات التشريعية، ومجالس إدارات المصارف والعاملين بها، إلا أن لمراقب الحسابات مساهمة هامة لا يمكن اغفالها في مكافحة هذه الظاهرة، وهو بصدد قيامه بمهامه الأساسية في مراجعة القوائم المالية، خاصة إذا كان لها تأثير مباشر على هذه القوائم، وهذا ما جعل الجهات الحكومية والمجتمع المالي والمهني والباحثين في نقاش جاد حول إمكانية تحديد الدور المطلوب من مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من هذه الجريمة، ومدى السماح لمراقبي الحسابات برفع تقاريرهم الخاصة بالأعمال المشبوهة إلى الجهات العليا مباشرة عند اكتشاف ذلك خصوصا بعد أن تبين أن النظم والإجراءات والتشريعات الحالية لا يمكن الاعتماد عليها بمفردها في مواجهة السبل المستحدثة التي يبتكرها القائمون على عمليات غسل الأموال . بالإضافة إلى أن الغموض في عدم وضوح مساهمة مراقب الحسابات في هذا الشأن قد يجعله يساهم مساهمة سلبية في تمرير هذه العمليات خاصة في حالة قيامه بتقديم خدمات استشارية لبعض المصارف التي يتم استغلالها في تمرير عمليات غسل الأموال.

وعلى الرغم من وجود مطالبات وتوصيات بضرورة تحديد مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، إلا أنه توجد أيضا مطالبات وتوصيات مضادة ترى بصعوبة تحديد هذه المساهمة أو تحميل مراقب الحسابات التزامات جديدة في هذا الشأن، لوجود معوقات متعددة تحول دون تحديد مساهمة له في هذه القضية.

وتأسيسا على ما سبق يرى الباحث ضرورة بيان مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال وبيان المعوقات التي تحول دون تفعيل هذه المساهمة، بالإضافة إلى اقتراح بعض الآليات التي قد تحد من هذه المعوقات، وفي هذا السياق يمكن التعبير عن طبيعة مشكلة البحث في صورة خمسة تساؤلات بحثية وهي: -

– ما أهم مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية؟

– ما طبيعة المساهمة التي يمكن أن يقدمها مراقب الحسابات في مكافحة غسل الأموال بالمصارف السعودية؟

– ما أهم معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية؟

- ما أهم مقترحات الحد من معوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية؟

1 /2 أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى تحقيق هدفا رئيسياً يتمثل في تصميم مقترح للحد من معوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية، ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1 - بيان مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية.

2 - بيان معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية.

3 – بيان دور الآليات المقترحة للحد من معوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية.

1 / 3 أهمية البحث: يكتسب هذا البحث أهمية عملية وعلمية، فمن الناحية العملية يساهم البحث في مساعدة الجهات المهنية والسلطات الرقابية في التعرف على مبررات ومعوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال وسبل الحد منها في المصارف السعودية. بالإضافة إلى دعم المصارف السعودية في الحد من هذه الجريمة وانعكاساتها السلبية على سمعة المصرف وعلى دلالة القوائم المالية، وذلك من خلال معرفة آراء بعض الفئات التي لها علاقة بمكافحة غسل الأموال. وعلى الجانب العلمي يساهم البحث في إثراء أدبيات المحاسبة، فعلى الرغم من أهمية الدراسات المتعلقة بدور ومسئولية مهنة المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال بصفة عامة، إلا أن الدراسات المتعلقة بهذا الشأن في البيئة المصرفية السعودية مازالت في بدايتها نظرا لحداثتها مقارنة

بالدراسات المستمرة في البيئات العالمية المتقدمة، مما يستوجب ضرورة متابعة البحث في هذا المجال للنهوض بتطوير وتفعيل مساهمة مهنة المراجعة في مكافحة هذه الجريمة في البيئة السعودية.

1 / 4 نطاق البحث: يحكم الدراسة الحدود التالية: -

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تناول أهمية ومعوقات ومقترحات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية، دون الخوض في الأساليب المستخدمة في غسل الأموال، والقضايا القانونية المتعلقة بها.
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على المصارف بالمملكة العربية السعودية دون غيرها من المؤسسات المالية الأخرى الموجودة بالمملكة.
- **الحدود البشرية:** تقتصر الدراسة على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، وعينة من الجهات المهنية والرقابية، بالإضافة إلى عينة من العاملين بالمصارف السعودية.

1 / 5 فروض البحث: انطلاقا من أهداف البحث وطبيعة المشكلة، فإن الدراسة تقوم على الفرضيات التالية: -

- **الفرض الأول**: لا يوجد اتفاق ذو دلالة احصائية بين المشاركين في الدراسة تجاه مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية.
- **الفرض الثاني**: لا يوجد اتفاق ذو دلالة احصائية بين المشاركين في الدراسة تجاه معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية.
- **الفرض الثالث**: لا يوجد اتفاق ذو دلالة احصائية بين المشاركين في الدراسة تجاه مقترحات الحد من معوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية.

1/ 6 منهج البحث: يعتمد هذا البحث على استخدام كل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي للقيام بنوعين من الدراسات هما: الدراسة النظرية، وتتم من خلال تحليل ما ورد بالفكر الأكاديمي للمراجعة، مستعينا في ذلك بالكتب والدوريات والرسائل العربية والأجنبية، وما أصدرته الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية بشأن مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال. أما

الدراسة الميدانية فتتم من خلال إعداد قائمة استبيان لاستقراء الواقع العملي بشأن مبررات ومعوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن هذه الجريمة وسبل الحد منها في المصارف السعودية، وذلك من خلال استطلاع أراء بعض العاملين في الجهات المهنية والرقابية والمصارف السعودية وبعض الأكاديميين في الجامعات السعودية بشأن موضوع البحث.

1 / 7 خطة البحث: انطلاقا من أهداف الدراسة وأهميتها وفروضها، فإنه سوف يتم تقسيم ما تبقى من تلك الدراسة على النحو التالي: -

المبحث الثاني: الدراسات السابقة في موضوع البحث.

المبحث الثالث: طبيعة مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال في ضوء معايير المراجعة المعتمدة بالمملكة.

المبحث الرابع: إطار مقترح لتفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية، وتم تنظيمه ليشمل النقاط التالية:

- مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.
- معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.
- الآليات المقترحة للحد من معوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.

المبحث الخامس: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

- **نتائج وتوصيات البحث.**
- **مراجع البحث.**

المبحث الثاني: الدراسات السابقة في موضوع البحث

يقوم الباحث فيما يلي بعرض أهم الدراسات المرتبطة بموضوع البحث، مع التركيز على أهم النتائج التي توصلت اليها كل دراسة ذات الصلة بمهنة المراجعة.

(1/2) عرض الدراسات السابقة:

(1) دراسة (خليفه، 2012) هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار مقترح لزيادة فاعلية مكافحة عمليات غسل الأموال في المؤسسات المصرفية السعودية، وذلك من خلال التعرف على آراء عينة من العاملين بالبنوك ومكاتب التدقيق بوحدات غسل الأموال في المصارف السعودية للتعرف على مدى إدراكهم للأساليب والمؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال، والقوانين والأنظمة والسياسات المحاسبية التي من شأنها منع واكتشاف ورقابة عمليات غسل الأموال. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها : أن الواقع في المملكة العربية السعودية يعكس تزايد عدد قضايا غسل الأموال المنظورة أمام المحاكم السعودية على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية لمكافحة هذه الظاهرة، وأن لكل من مهنة المحاسبة والمراجعة والمراجعين الداخليين ولجان المراجعة دوراً هاما في الكشف عن عمليات غسل الأموال في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى وجود فجوة كبيرة بين متطلبات الأداء المهني للمراجع الخارجي وبين المتطلبات القانونية المفروضة عليه من قبل قوانين مكافحة غسل الأموال، كما أن الإرشادات المهنية الصادرة عن منظمات المحاسبة والمراجعة لم تقدم أي إرشادات للمراجع فيما يتعلق بمسئولياته عن عمليات غسل الأموال.

(2) دراسة (السعيد، 2013) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تطبيق المحاسبة القضائية ودورها في مجال الدعاوى القضائية بالبيئة السعودية الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، وذلك من خلال التعرف على آراء عينة من الأكاديميين والمراجعين الخارجيين بالمملكة العربية السعودية. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها: أن المحاسبة القضائية تهدف إلى تلبية حاجة القضاء والمحاكم القضائية من محاسبين أكثر تخصصا وإلماما بالجوانب القضائية والقانونية للمنازعات المالية، إضافة إلى المامهم ومعرفتهم بالجوانب المحاسبية، وذلك بسبب كثرة القضايا والمنازعات أمام اللجان والجهات القضائية، وجود اختلافات كبيرة بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية من جوانب متعددة، كما توجد بعض المعوقات التي تواجه تعليم وممارسة المحاسبة القضائية في المستقبل، من أهمها عدم وجود معايير أو إرشادات محددة لقيام المراجع الخارجي بتمثيل العميل أمام الجهات القضائية، وعدم كفاية التأهيل العلمي والمهني للمحاسب القانوني في مجال المحاسبة القضائية، بالإضافة إلى عدم

اهتمام أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية بتخريج المؤهلين في هذا المجال، وعدم وعى المجتمع بأهمية مثل هذا المجال من مجالات المحاسبة .

(3) دراسة (إبراهيم، 2013) هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير عمليات غسل الأموال على دلالة القوائم المالية المنشورة، وتحديد أهم الفئات التي تساهم في مكافحة غسل الأموال في البنوك المصرية، وبيان دور المراجعون في مكافحة هذه الجريمة ومقومات تفعيل هذا الدور. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها وجد تأثير سلبي لعمليات غسل الأموال على دلالة القوائم المالية، وللمراجعين الخارجيين دورا ثانويا ومكملا لدور جهات رقابية أخرى في مكافحة هذه الجريمة، كما توجد دوافع ومعوقات بشأن دور المراجعين في مكافحة هذه الجريمة في البنوك المصرية، ويحتاج تفعيل دور المراجعين الخارجيين إلى توافر مجموعة من المقومات.

(4) **دراسة (عبيد، وعلى، 2014)** هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات غسل الأموال التي تقوم بها أو تتعرض لها بعض المصارف، وإبداء الرأي الفني المحايد حيالها، والتأكيد على الإجراءات والأساليب التي نبغي أن قوم بها المدقق الخارجي كجزء من متطلبات النظرة المعاصرة إزاء تلك الممارسات. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها أن التدقيق الخارجي بتمثل في إبداء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية المعلنة، والذي زاد من مسئولية المدقق الخارجي في أداء المهمة بجودة مهنية عالية وخصوصا في الفحص الذي يهدف إلى الكشف عن مدى توفر ممارسات غسل الأموال، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية ضعيفة بين دور المدقق الخارجي وظاهرة غسل الأموال.

(5) دراسة (Alao, 2016) هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق المراجعة القضائية على مكافحة عمليات الاحتيال المالي في البنوك التجارية النيجيرية. وذلك من خلال التعرف على آراء عينة من العاملين بالبنوك ومكاتب التدقيق بولاية أوجون، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها أن المراجعة القضائية لها تأثير كبير على مكافحة عمليات الاحتيال المالي داخل لبنوك، بالإضافة إلى أن تقرير المراجعة القضائية يدعّم بشكل كبير عمليات التقاضي أمام المحاكم فيما يتعلق بعمليات الاحتيال المالي، وأن المراجعة القضائية لمكافحة عمليات الاحتيال المالي في نيجريا مازالت في مرحلة البداية ، وأوصت بضرورة أن يكون لدى البنوك النيجيرية نظام رقابة داخلي قوي لمكافحة عمليات الاحتيال المالي للحد من هذه العمليات .

(6) دراسة (Prabowo, 2016) هدفت هذه الدراسة إلى فحص وتحليل خصائص ومهارات المحاسبة القضائية ودورها في مكافحة عمليات غسل الأموال في دولة إندونيسيا، وذلك من خلال التعرف على آراء عينة من طلاب المحاسبة في مرحلة الدراسات العليا في إحدى الجامعات الشهيرة بإندونيسيا. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها أن المحاسبة القضائية تلعب دورا هاما في مكافحة عمليات غسل الأموال كأحد الأدوات التي يجب استخدامها في المحاكم، وذلك في حالة توافر مجموعة من الخصائص والمهارات الأزمة في المحاسب القضائي، كما يجب توافر مجموعة من الخصائص والمهارات ذات صلة بمكافحة عمليات غسل الأموال مثل: القدرة على التحليل والتقييم والربط بين الأحداث، والمثابرة، والشك المهني، وحب الاستطلاع والفضول، والقدرة على البحث عن الحقائق.

(7) دراسة (Petrović & Cindori, 2018) هدفت هذه الدراسة إلى بيان مسئولية المدققين الخارجيين في اكتشاف عمليات غسل الأموال والإبلاغ عنها في ضوء القانون الكرواتي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها أن مهنة التدقيق في كرواتيا تمتثل للمعايير الدولية والقوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن القانون الكرواتي قدم شرحا وافياً للمدققين بشأن الدور المطلوب منهم باعتبارهم من الكيانات الملزمة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن الاستقلالية هي الأداة الرئيسية للمدققين عند ابلاغهم عن الأنشطة المشبوهة والتي تم اكتشافها، بالإضافة إلى أن التدريب المهني والمستمر للمدققين يخفض من حالات الفشل المحتملة في اكتشاف المعاملات المشبوهة.

(2/2) تحليل عام للدراسات السابقة:

بعد عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، والدراسات الأخرى التي اطلع عليها الباحث فإنه يمكن القول أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين بشأن الدور المطلوب من مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، حيث إن هذه القضية ما زالت محل جدل ونقاش دائر، فبعض الدراسات ترى أن مساهمة مراقب الحسابات في هذه القضية ليست أساسية وإنما تعد مساهمة ثانوية ومكملة للجهات الرقابية الأخرى المختصة في مكافحة غسل الأموال، بينما أشارت بعض الدراسات أن لمراقب الحسابات مساهمة أساسية في هذه القضية بشرط التخصص والتأهيل العلمي والعملي المناسب .

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات وأهمية النتائج التي توصلت إليها ـ إلا أنها لم تتطرق إلى بعض النقاط التي يعتقد الباحث بأهميتها عند بحث مساهمة مراقب الحسابات بشأن الكشف والتقرير

عن عمليات غسل الأموال والتقرير عنها خاصة في المصارف السعودية، ومن أهم هذه النقاط مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، والمعوقات التي تحد من مساهمة مراقب الحسابات في هذا الشأن، والسبل أو الأليات الأزمة لتذليل هذه المعوقات، وهو ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

المبحث الثالث: طبيعة مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال في ضوء معايير المراجعة

تقديم: يختص هذا المبحث ببيان طبيعة عمليات غسل الأموال ومدى تأثيرها على القوائم المالية، ومدى مساهمة معايير المراجعة في تطوير دور ومسئولية مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال ما يلي:-

(1 / 3) طبيعة عمليات غسل الأموال ومدى تأثيرها على القوائم المالية:

أصبحت عمليات غسل الأموال ظاهرة عالمية، ولم تعد تقتصر على دولة أو منطقة معينة لأسباب كثيرة مثل انفتاح الأسواق العالمية، والاتفاقيات الدولية كاتفاقية التجارة العالمية، بالإضافة إلى ثورة الاتصالات الحديثة، وأدى ذلك إلى اهتمام الباحثين والجهات العلمية والمهنية على المستوى الدولي في دراسة وتحليل هذه الظاهرة من جوانبها المختلفة، ومنها: المصطلح العلمي الذي يمكن اطلاقة على هذه الظاهرة، والذي نتج عن الاجتهاد بشأنه مصطلحات متعددة، مثل: مصطلح غسل الأموال، وغسيل الأموال، وتبييض الأموال، وتنظيف الأموال، إلا أن مصطلح غسل الأموال هو الأكثر شيوعا بين الباحثين، لذلك سوف يعتمده الباحث في هذا البحث.

كما نتج عن الاجتهاد بشأن مفهوم غسل الأموال ذاته مفاهيم متعددة، حيث لا يوجد مفهوم واحد متفق عليه دوليا بين العديد من الباحثين وأهل الخبرة على الرغم من وضوح أهداف وطرق عمليات غسل الأموال، ويرجع ذلك إلى نظرة كل باحث أو جهة علمية إلى جانب واحد فقط من هذه العملية **(Cindori, S., & Slovic, J. 2017 ,and Norton, S. D. 2018)** من خلال طرح سؤال والإجابة عليه، فعلى سبيل المثال: يركز البعض على القائمين فقط بهذه الجريمة لغرض تحديد مفهومه لغسل الأموال، وذلك من خلال طرح السؤال التالي، وهو من يقوم بارتكاب عمليات غسل الأموال؟ ووجهة نظرهم في ذلك أن هؤلاء هم نقطة البداية في هذه العملية وأنهم من أنشاؤها، وإذا تم تحديدهم ومعرفتهم من البداية فسوف يتم الحد من هذه الظاهرة، بينما يركز البعض الأخر على المراحل أو الأساليب المستخدمة فقط لإتمام هذه الجريمة لغرض تحديد مفهومه لغسل الأموال، وذلك من خلال طرح السؤال

التالي، وهو كيف يتم تمرير غسل الأموال؟ ووجهة نظرهم في ذلك أن العلم بالمراحل التي يتم من خلالها تمرير هذه الجريمة سوف يساهم في اكتشافها في مراحلها الأولي، بينما يركز فريق آخر على أنواع المصادر فقط التي تنشأ منها الأموال غير المشروعة، وذلك من خلال طرح السؤال التالي، وهو ما هي مصادر الأموال غير المشروعة؟ ووجهة نظرهم في ذلك أن العلم بمصادر هذه الأموال سوف يساعد على كشفها قبل الدخول في أساليب مبتكرة للتمويه على هذه المصادر.

وتأسيساً على ما سبق يرى الباحث أنه ينبغي التعبير عن مفهوم غسل الأموال في ضوء جوانبه الثلاثة السابقة، ومن ثم يمكن التعبير عن هذا المفهوم بأنه محاولة القائمين على هذه الجريمة إضافة صفة المشروعية على أموال مكتسبة من مصادر غير مشروعة عن طريق تمريرها بمجموعة من العمليات المالية المعقدة باستخدام تقنيات عديدة لنقل هذه الأموال إلى المؤسسات المالية والمنظمات الشرعية.

ولغسل الأموال العديد من الآثار السلبية الخطيرة مثل: الآثار الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والدينية وغيرها، وقد استفاض الباحثون في شرح وتحليل هذه الآثار **(Gjoni, M., Gjoni, A., & Kora, H. 2015,and Barnes, P. 2020)** وعلى رأسها الآثار الاقتصادية والتي من أهمها الأضرار بالقطاع المالي والمصرفي، وفي هذا الشأن يرى البعض أن غسل الأموال يعد شكلا من أشكال الغش الذي يؤدي في النهاية إلى عدم تعبير القوائم المالية عن نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي، وعلى الرغم من أوجه الشبهة بين غسل الأموال والغش إلا أن الباحث يرى بوجود أوجه اختلاف بينهما في مجال المحاسبة والتدقيق، حيث يترتب على الغش اختلاس أصول المصرف أو التلاعب في نتيجة أعماله، فهو نشاط داخلي يؤثر بشكل مباشر على دلالة القوائم المالية للمصرف، وعلى العكس من ذلك فإن غسل الأموال لا يترتب عليه اختلاس أصول المصرف أو التلاعب في نتيجة أعماله لأنه نشاط خارجي، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن تأثيره على القوائم المالية غالبا ما يكون تأثيرا غير مباشر، أو أنه ليس بنفس تأثير الغش، ويترتب على عدم ظهور تأثير مباشر لعمليات غسل الأموال على القوائم المالية صعوبة اكتشاف هذه العمليات من خلال عمليات التدقيق العادي، ومع ذلك فإنه توجد مبررات عديدة تستوجب على مراقب الحسابات الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الشأن هل لمعايير المراجعة المعتمدة بالمملكة دوراً مسانداً لمراقب الحسابات في هذا الخصوص، هذا ما سوف يتناوله الباحث في النقطة التالية.

(3 / 2) مدى مساهمة معايير المراجعة الدولية المعتمدة بالمملكة في تحديد دور ومسئولية مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال:

يعتمد مراقب الحسابات عند مراجعته للقوائم المالية المعدة من المصارف السعودية على المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة بالمملكة العربية السعودية، وهي المعايير التي صدرت عن مجلس معايير المحاسبة الدولية مع تعديلات محدودة لتكييف تطبيقها بما يتفق مع البيئة النظامية في السعودية وفقاً لما ورد في وثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين **(الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وثيقة اعتماد اصدار المعايير الدولية)**، وبدراسة وتحليل هذه المعايير فيما يخص قضية البحث، **خلص الباحث إلى ما يلي:**

1 – لم تضمن هذه المعايير معياراً مستقلا يختص بتوضيح دور ومسئولية مراقب الحسابات تجاه عمليات غسل الأموال عند مراجعة القوائم المالية.

2 – لم تتضمن هذه المعايير أي إرشادات أو توصيات واضحة ومباشرة لمراقب الحسابات فيما يتعلق بمساهمته في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال في المنشآت التي يقوم بمراجعة قوائمها المالية خاصة إذا كان لهذه العمليات تأثير واضح على دلالة القوائم المالية.

3 – اقتصرت هذه المعايير على معايير مراجعة تعالج قضايا معينة يمكن أن يعتمد عليها مراقب الحسابات في تحديد مساهمته تجاه الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، ومن أمثلة هذه المعايير والتي تم اعتمادها بالمملكة ما يلي: -

أ - معيار المراجعة رقم (240)" مسئوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية"

ب - معيار المراجعة رقم (250) " مراعاة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية "

جـ - معيار المراجعة رقم (265)" ابلاغ أوجه القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والادارة "

د - معيار المراجعة رقم (315) " تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها "، وأيضا معيار المراجعة رقم (315) المعدل" التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها "

هـ - معيار المراجعة رقم (570) " الاستمرارية "

وفي هذا الشأن يوجد اختلاف بين بعض الباحثين فيما يتعلق بضرورة وجود معيار مراجعة خاص لمراجعة عمليات غسل الأموال أم الاكتفاء بالمعايير الحالية ذات الصلة، حيث يرى من يطالبون بضرورة وجود معيار مراجعة مستقل خاص بمراجعة مكافحة غسل الأموال أن غياب هذا المعيار أدى إلى عدم وضوح مسئولية مراقب الحسابات بشأن الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، بالإضافة إلى عدم بيان المشكلات التدقيقية المعقدة التي يمكن أن تقابل المراقب وسبل تذليلها، وأيضا غياب الارشادات التي يمكن أن تفيد مراقب الحسابات عند مراجعته للقوائم المالية في هذا الشأن، كذلك عدم توضيح علاقة مراقب الحسابات بالجهات الرقابية الأخرى المعنية بمكافحة غسل الأموال.

بينما يرى من يطالبون بالاكتفاء بالمعايير الصادرة بأنه لا يوجد مبررات علمية ومهنية كافية لوجود معيار خاص ومستقل لمراجعة غسل الأموال، وتتمثل هذه المبررات في أن معظم معايير المراجعة تناولت قضايا عامة تصلح لموضوعات مختلفة، كما أن غسل الأموال يعد أحد أشكال الغش وقد صدر معيار مستقل لمراجعة الغش في القوائم المالية، بالإضافة إلى وجود معيار للرقابة الداخلية والتي تمثل خط الدفاع الأساسي لمكافحة غسل الأموال **(إبراهيم، 2013, ص 1020، 1022)**

ويرى الباحث أن وجود معيار مراجعة خاص بمراجعة عمليات غسل الأموال يساهم بشكل واضح وصريح في تحديد دور ومسئولية مراقب الحسابات في هذا الشأن، خاصة في ظل انتشار هذه الجريمة بشكل متزايد وخطير في هذا العصر مع التقدم الكبير في تقنية الاتصالات واستخدامها بشكل موسع في الأعمال المصرفية، ومن الدلالة على ذلك القضايا العديدة التي يتم الاعلان عنها بشكل متزايد في المملكة العربية السعودية خاصة في الآونة الأخيرة، والادعاء بأن معيار مراجعة الغش في القوائم المالية يكفي لبيان دور ومسئولية مراقب الحسابات في هذا الشأن لا يعد ادعاء كافيا في نظر الباحث، حيث إن غسل الأموال وإن كان يعد أحد أشكال الغش إلا أنه يختلف عنه في طبيعته وفي أساليب تنفيذه وفي تأثيره على دلالة القوائم المالية، كما أن وجود معيار للرقابة الداخلية ليس له علاقة بتحديد دور ومسئولية مراقب الحسابات عن الكشف والتقرير لعمليات غسل الأموال، بالإضافة إلى أن معظم الأنظمة والتعاميم والتشريعات القانونية الصادرة بالمملكة لمكافحة جريمة غسل الأموال لا تنص بشكل واضح وصريح على دور ومسئولية مراقب الحسابات في هذا الشأن، أيضا فان الهيئات والمنظمات المهنية لا يصدر عنها أدلة وارشادات تساعد مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن هذه الجريمة بالمصارف السعودية.

لذلك يعتقد الباحث أن وجود معيار خاص ومستقل لمراجعة عمليات غسل الأموال سوف يسهم بشكل كبير في تحديد دور ومسئولية مراقب الحسابات، بالإضافة إلى العمل على تذليل الكثير من المشكلات التي يمكن أن تواجهه وهو بصدد الكشف والتقرير عن هذه الجريمة.

المبحث الرابع : إطار مقترح لتفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية

تقديم: يتناول هذا المبحث دراسة وتحليل مبررات ومعوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، والآليات المقترحة للحد منها، وذلك من خلال ما يلي: -

(1/4) مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال:

تناي العديد من الجهات الحكومية والمهنية والبحثية بضرورة وجود مساهمة فعلية لمراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، ويمكن بيان أهم المبررات والبواعث التي تدعو للإقرار بضرورة مساهمة مراقب الحسابات في هذا الشأن من خلال النقاط التالية: -

1 - المساعدة في الحد من المخاطر المتعددة لعمليات غسل الأموال في القطاع المصرفي:

يعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تعرضا لعمليات غسل الأموال في معظم دول العالم، ومن ثم يوجد احتمال قوي لتعرضه للمخاطر المتعلقة بهذه العمليات، لذلك جاء بالمادة الخامسة باللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/20) بتاريخ 1439/2/5 بأنه يجب على المؤسسات المالية تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال لديها وتوثيق ذلك كتابيا، وتحديث تقييم المخاطر بشكل دوري والمعلومات المرتبطة بها (**اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال)** .

ومن أهم المخاطر المرتبطة بغسل الأموال، مخاطر المساءلة القانونية نتيجة عدم تقيد المصارف بالتشريعات والقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، ومخاطر التشغيل التي قد يترتب عليها أضرار مادية سواء كانت ناتجة من داخل المصرف أو من خارجه، ومخاطر السمعة التي قد يكون لها تأثير قوي علي سمعة المصرف مثل جود خلل رقابي جوهري أدى إلى تسلل عمليات تتعلق مباشرة بغسل الأموال، وقد ينتج عن ذلك الإساءة إلى سمعة المصرف أمام الرأي العام على المدى الطويل، ومن ثم يجب على الإدارة وضع الآليات الفعالة لتقييم هذه المخاطر والحد منها، كما ينبغي أن يكون لمراقب الحسابات مساهمة فعالة في تقييم الجهود التي يبذلها المصرف في هذا المجال للحد من هذه المخاطر **(Cindori, S. ,2018, pp.73-74)**، والعمل على تطوير أنظمة الرقابة

الداخلية لزيادة فعاليتها وكفايتها في تطبيق الإذعان وإعداد التقارير المتعلقة بأنشطة غسل الأموال ورفعها إلى الجهات المختصة.

2 - المساعدة في الحد من الانعكاسات السلبية لعمليات غسل الأموال على مصداقية القوائم والتقارير المالية:

لا تزال قضية انعكاسات عمليات غسل الأموال على القوائم المالية محل جدل بين الباحثين، فالبعض يرى بعدم وجود أثر لعمليات غسل الأموال على دلالة ومصداقية القوائم المالية، وإن وجد هذا الأثر فهو غير مباشر، ومبررهم في ذلك أن القائمين بعمليات غسل الأموال لا يختلسون الأصول المملوكة للمؤسسة المالية ولا يتلاعبون فيها، ومن ثم فإن آثار جريمتهم لا تظهر في القوائم المالية، ويترتب على ذلك صعوبة اكتشاف أنشطتهم غير المشروعة من خلال عمليات التدقيق العادي(**Cika, N., Dhamo, S., & Tola, I. 2018, p. 21.**) وعلى العكس من ذلك يرى البعض الأخر بوجود أثر مباشر لعمليات غسل الأموال على دلالة ومصداقية القوائم المالية، ومبررهم في ذلك أن هذا النشاط غير مشروع وغير قانوني، والمشروعية من وجهة نظر مراقب الحسابات تعد شرطا لإقرار صحة العمليات **(Al-Ruba'ei, R. A., & Al-Fayyadh, A. A. ,2019)** ، ونظرا للعلاقة القوية بين صحة العمليات ودلالة القوائم المالية، فإن عمليات غسل الأموال لها تأثير مباشر على دلالة القوائم المالية، وبما أن مراقب الحسابات مطالبا بالكشف عن الممارسات غير القانونية، فإن ذلك يعد مبررا لمساهمته في الكشف عن عمليات غسل الأموال باعتبارها ضمن هذه الممارسات غير المشروعة.

وبصرف النظر عن مدى قوة أو ضعف مبررات أياً من أصحاب الرأيين السابقين، فإنه يمكن القول أن لمراقب الحسابات مساهمة في الكشف عن عمليات غسل الأموال خاصة إذا كان لها تأثير مباشر على القوائم المالية انطلاقا من مسئوليته عن مراجعة القوائم المالية وإبداء الرأي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية وخلّوها من الأخطاء والغش والعمليات غير المشروعة.

3 - المساعدة في الحد من الانعكاسات السلبية لعمليات غسل الأموال على مقدرة المصارف في الاستمرارية.

قد ينتج عن عمليات غسل الأموال بالمصارف انعكاسات سلبية على فرض الاستمرارية خاصة في بعض الحالات، ومن أهمها قيام الإدارة أو الملاك باستغلال المصرف كقناة لتمرير عمليات غسل الأموال، وقد يترتب على ارتكاب هذه الجريمة اصدار قرارا من الجهات المختصة بالإغلاق ومصادرة الأموال والممتلكات، وأيضا عند قيام الجهات الرقابية بسحب تراخيص إنشاء بعض

المصارف أو شركات الصرافة بسبب اخفاقها في الالتزام بالتشريعات والأنظمة والتعاميم الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال أو بسبب وجود ثغرات كبيرة في أنظمة الرقابة الداخلية لم تعمل الإدارة على معالجتها.

ومن الأمثلة على ذلك في البيئة السعودية قرار محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي رقم (11/ص/2019) بتاريخ 1440/1/11هـ بإلغاء ترخيص نشاط تحويل الأموال داخل المملكة وخارجها لشركة سعيد محمد علي العمودي وشركاه للصرافة لمركزها الرئيسي والفروع التابعة لها، وأيضا القرار رقم (59) بتاريخ 1440/7/11هـ بإلغاء ترخيص شركة / أبناء محمد منير الحلواني للصرافة لمزاولة أعمال الصرافة فئة (أ) والفروع التابعة لها، وذلك بسبب مخالفتهما لأحكام بعض مواد نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، ونظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحته التنفيذية **(مؤسسة النقد العربي، الرقابة)**

وقد جاء بمعيار المراجعة الدولي رقم (570) " الاستمرارية "بشأن إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها بأنه يجب على المراجع أن يظل منتبهاً طوال مدة المراجعة لأدلة المراجعة بشأن الأحداث أو الظروف التي قد تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة" فقرة "11:

ويرى الباحث أن عمليات غسل الأموال تعد من أخطر الجرائم التي قد تؤدي إلى الشك بشأن قضية استمرارية المصرف خاصة إذا قرر القائمون على عمليات غسل الأموال سحب أموالهم الضخمة دفعة واحدة، مما قد يؤثر تأثيرا بالغا على السيولة المتاحة لدى المصرف، ومن ثم على سمعته المصرفية.

ونظراً لهذا التأكيد من المعايير على مسئولية مراقب الحسابات بخصوص التقرير عن قدرة المنشأة على الاستمرار وما قد يتعرضون له من التزامات قانونية في حالة الخطأ أو عدم الالتزام بهذا المطلب، فقد عززت هذا التأكيد المادة رقم (15) من نظام المحاسبين القانونيين ولائحته التنفيذية حيث أكدت بأن المحاسب يسأل عن تعويض الضرر الذي يصيب العميل أو الغير بسبب الأخطاء الواقعة منه في أداء عمله، ويعد ذلك يعد مبررا لتحديد وتوسيع مهمة مراقب الحسابات بشأن الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.

4 - المساعدة في تفعيل نظام مكافحة غسل الأموال والتشريعات ذات الصلة:

ينظم عمل المصارف السعودية العديد من التشريعات والأنظمة والقواعد واللوائح والتعاميم الصادرة عن الجهات التشريعية والرقابية، وعلى رأسها مؤسسة النقد العربي السعودي، وقد ألزم نظام مكافحة

غسل الأموال في الفقرة رقم (12) من المادة الأولى الجهات الرقابية بالمسئولية عن التحقق من التزام المؤسسات المالية بالمتطلبات المنصوص عليها في نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية أو أي قرارات أو تعليمات ذات صلة، وفي هذا الشأن حددت اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال في الفقرة الرابعة من المادة الأولى الجهات الرقابية في خمس جهات رئيسية ليس من بينها مراقب الحسابات.

وليس معنى أن نظام مكافحة غسل الأموال وباقي الأنظمة والتشريعات الأخرى ذات الصلة لم تنص صراحة على مساهمة محددة أو مسئولية قانونية معينة بمقتضاها يلتزم مراقب الحسابات بالكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال في القطاع المصرفي أن مراقب الحسابات غير معني بهذه المهمة، لأن مراقب الحسابات مطالبا بحكم طبيعة مهنته وبمقتضى معايير المراجعة المعتمدة بالمملكة بتقييم مدى قدرة المصرف على مكافحة غسل الأموال لما لهذه العملية من مخاطر مرتفعة والتي قد تؤثر على دلالة القوائم المالية، ومن الشواهد على ذلك أن مراقب الحسابات مسئولا بمقتضى معيار المراجعة الدولي (250) المعدل والمعتمد بالمملكة عن التحقق من مدى التزام المنشأة بالأنظمة واللوائح سواء التي لها تأثيرا مباشرا على تحديد المبالغ والا فصاحات الجوهرية في القوائم المالية، أو الأنظمة واللوائح التي ينتج عن عدم الالتزام بها تأثيرا جوهريا على القوائم المالية" فقرة: 6 (أ)،6 (ب) ، وفقرة: 7" ومن أمثلة الأنظمة واللوائح التي قد تكون مشمولة في النوعين السابقين الغش والفساد والرشوة، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب " فقرة: أ6)، بالإضافة إلى أن المادة الرابعة عشر من نظام مراقبة البنوك السعودية قد ألزمت الإدارة وغيرها من الموظفين بإمداد مراقب الحسابات بأي إيضاحات أو معلومات ويجب ذكر مدى اقتناعه بتلبية ذلك في تقرير الرأي(**مؤسسة النقد العربي، نظام مراقبة البنوك**)

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن لمراقب الحسابات دورا هاما في تفعيل نظام مكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي، على الرغم من عدم النص صراحة على هذا الدور في هذا النظام ولائحته التنفيذية.

5 - تميز مراقب الحسابات بالتأهيل العلمي والعملي يكسبه المقدرة على اكتشاف عمليات غسل الأموال والتقرير عنها:

يستخدم القائمون على عمليات غسل الأموال وسائل التكنولوجيا الحديثة كالإنترنت وأنظمة الحوالات الإلكترونية وغيرها، وتخضع عملياتهم للتطوير والتحديث المستمر بالقدر الذي تتطور فيه وسائل الاتصالات والتكنولوجيا، لذلك يحرص مراقبي الحسابات على التأهيل العلمي والتدريب العملي

المستمر بالشكل الذي يمكّنه على الأقل من استحداث الآليات والإجراءات أو المؤشرات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن هذه العمليات(**Cindori, S. 2018 ,p. 78)**

ومن الادلة على قدرة مراقبي الحسابات في القيام بالمساهمة الفعالة في اكتشاف عمليات غسل الأموال أن القائمين على عمليات غسل الأموال يحاولون استقطاب البعض منهم لمساعدتهم في تمرير عملياتهم دون اثارة أية شكوك بشأنها لعلمهم بالخبرات العلمية والعملية المتراكمة التي يتمتع بها مراقبي الحسابات في هذا الشأن (**Cika, N., Dhamo, S., & Tola, I. 2018, p. 21)** ، بالإضافة إلى مطالبة الحكومات والمنظمات خلال العقدين الأخرين من القرن الماضي القائمين على مهنة تدقيق الحسابات بالمساهمة في الكشف والتقرير عن تلك العمليات من خلال مساهمتهم في دعم نظام الرقابة الداخلية، وبرامج الإمتثال لمكافحة غسل الأموال .

6 - المساعدة في تقليل فجوة التوقعات من مهنة المراجعة بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال.

إن من أخطر التحديات التي تواجه وتحد من تعزيز الثقة في مهنة المراجعة ما يعرف بفجوة التوقعات في المراجعة خاصة في ظل ظهور الكثير من القضايا والمتغيرات الحديثة في بيئة المال والأعمال، حيث توجد فجوة بين ما يتوقعه أو يحتاجه الرأي العام من خدمات المراجعة وبين ما يستطيع مراقب الحسابات تحقيقه بالفعل لتلبية هذه الاحتياجات بصفته وكيلا عن المجتمع ، وخاصة ما يتعلق منها بالتقرير عن مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في المستقبل(**يوسف ،2011**)، والتأكيد على التزام المنشأة بتطبيق القوانين واللوائح الحكومية، واكتشاف التصرفات غير القانونية ومنها عمليات غسل الأموال والتقرير عنها

ويرى الباحث أنه على الرغم من وجود بعض القيود والمعوقات التي قد تحد من تلبية كل ما يتوقعه المجتمع من خدمات المراجعة، إلا أنه ينبغي على مراقب الحسابات أن يكون له مساهمة في القضايا التي يتأثر بها المجتمع، وخاصة المساهمة في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال في القطاع المصرفي من خلال التأهيل الذاتي بالمتطلبات الجديدة من فحص وتقييم لمدى التزام القطاع المصرفي بالتشريعات والأنظمة في هذا المجال، والتراجع عن هذه المساهمة قد يؤدي في النهاية إلى توسيع فجوة التوقعات التي ينتج عنها عدم تلبية توقعات الرأي العام وربما فقدان الثقة في هذه المهنة.

7 - عدم مطالبة مراقب الحسابات بالكشف عن عمليات غسل الأموال والتقرير عنها قد تجعله يساهم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

تشهد عمليات غسل الأموال دخول مجموعات من المهنيين الجدد، ومن مستويات ثقافية وتخصصات مختلفة من محاسبين ومراجعين وقانونيين واداريين واقتصاديين وغيرهم من التخصصات التي يتم

استغلالها من قبل القائمين على عمليات غسل الأموال بغرض مساعدتهم في إضفاء الشرعية على عملياتهم غير المشروعة، وهذا ما يطلق عليه الدور السلبي لمراقبي الحسابات في هذا الشأن سواء تم بقصد أو بدون قصد مقابل اغراء مادي أو بحجة عدم أنهم ليسوا ضمن الفئات الملزمة بتطبيق تشريعات وأنظمة مكافحة غسل الأموال **((Nicholas J. Isaac& Steven Davis,(The amlshop) 2020**

8 – عدم كفاية آليات الرقابة القانونية لمكافحة عمليات غسل الأموال.

على الرغم من محاولة البنوك استخدام نظم رقابية متطورة، إلا أن القائمون على عمليات غسل يتميزون في استخدام أساليب يصعب تعقبها أو اكتشافها مع تحديث هذه الأساليب باستمرار مستغلين في ذلك التطورات التكنولوجية المتلاحقة، الأمر الذي يضعف من فعالية أليات الرقابة القانونية التقليدية، ومن ثم يصعب تتبع أو منع أو اكتشاف عمليات غسل الأموال بالطريقة الصحيحة، بالإضافة إلى أن نظام الرقابة الداخلية لا يقضي على مخاطر التحايل بشكل كلي، بل هو وسيلة وقائية للحد من عمليات التحايل وإمكانية الكشف عنها في أقرب وقت ممكن **(أزهر، 2020)**

لذلك ينبغي ضرورة تضافر كافة الجهود ذات الصلة والاستفادة من جميع آليات الرقابة المتاحة لدي البنك ومنها مراقب الحسابات **(إبراهيم ، 2013)**

(2/4) معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال:

بعد التعرف على بعض مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، ينبغي التعرف أيضا في هذه الجزئية على المعوقات أو التحديات التي قد تحد من تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في هذا الشأن، ويمكن بيان أهم هذه المعوقات من خلال تصنيفها في المجموعات التالية: -

أولا: المعوقات المرتبطة بمراقبي الحسابات:

وتتمثل معظم هذه المعوقات في خشية قبول مراقب الحسابات المساهمة في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، لما قد يترتب على هذا القبول ما يلي:

1 - الوقوع تحت طائلة المساءلة القانونية بدعوى انتهاك قاعدة سرية الحسابات المصرفية:

تعد السرية المصرفية من القواعد والمبادئ المستقرة في أعمال البنوك والمصارف على مستوى العالم، لما تمثله من ركيزة أساسية لسمعة القطاع المصرفي وتعزيز ثقة المتعاملين معه، لذلك فقد أولت الأنظمة في المملكة أهمية قصوى لهذه القاعدة، وقد أكدت مؤسسة النقد العربي السعودي بصفتها الجهة

المنوط لها حق الإشراف والرقابة على البنوك أن الاطلاع على أي حساب مصرفي للعملاء لا يتم إلا من خلال إقرار من العميل أو بأمر قضائي فقط **(السبيعي، 2017)**

وطبقا للتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد للبنوك والمصارف ومزاولي أعمال الصرافة المرخص لهم فانه لا تمانع المؤسسة من تلبية الطلبات الواردة مباشرة من الإدارة العامة للتحريات المالية في رئاسة أمن الدولة المستند فيها إلى أحكام نظام مكافحة غسيل الأموال أو نظام جرائم الإرهاب وتمويله لتزويدها بالمعلومات والبيانات والمستندات ذات الصلة ببلاغ اشتباه سبق أن أرسله البنك أو المصرف أو مزاولة أعمال الصرافة المرخصة على أن تكون البيانات والمعلومات والمستندات المطلوبة في حدود البلاغ فقط، مع تأكيد مؤسسة النقد أن إفشاء معلومات العملاء أو الإفادة منها بخلاف الآليات والإجراءات الموضحة يعد فعلاً مجرماً بموجب نظام مراقبة البنوك ويترتب عليه عقوبات نظامية ويتعين على البنوك والمصارف ومزاولي أعمال الصرافة التأكيد على منسوبيها بشأن ذلك بشكل مستمر ومتابعة التقيد والالتزام بهذه التعليمات**(البديوي ، 2018)**

وواضح من التعليمات أن مراقب الحسابات غير وارد ضمن الجهات المحددة للإبلاغ عن الاشتباه في عمليات غسل الأموال في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى أنه لم ينص على أي دور له في نظام مكافحة غسل الأموال أو نظام جرائم الإرهاب وتمويله كما سبق بيانه، لذلك قد يخشى مراقب الحسابات الإفصاح عن بعض المعلومات التي تشير إلى احتمال وجود عمليات غسل أموال في المصرف محل المراجعة خوفا من تعرضه للمساءلة، ومن ثم العقوبات النظامية نتيجة لانتهاكه قاعدة السرية المصرفية.

2 - وقوع أضرار مادية نتيجة الخلافات التي قد تنشأ بين مراقب الحسابات وبين الإدارة بشأن الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال:

غالباً ما تلعب الإدارة دورا رئيسيا في تعيين مراقب الحسابات وعزله وتحديد أتعابه على الرغم من أن المستفيد الأكبر من خدمات التدقيق غالبا ما يكون طرفا ثالثا وهو الذي يستخدم البيانات المالية المدققة في اتخاذ قراراته الاستثمارية **(نجم، 2012)**، لذلك قد ينتج عن اصدار مراقب الحسابات تقريرا سلبيا عن القوائم المالية الخاضعة للمراجعة نتيجة اقتناعه بوجود عمليات غسل أموال أو انتهاك لبعض الأنظمة والقوانين ذات الصلة بغسل الأموال بعض الأضرار التي قد تقع على مراقب الحسابات مثل الاستغناء عن مراقب الحسابات واستبداله بمراقب خارجي آخر، أو فقد جزء كبير من مجتمع المراجعة

مثل المصارف والمنشآت الأخرى نتيجة لسمعته المهنية التي قد توحي لبعض العملاء بأنها متشددة في إجراءات المراجعة ورأيه حول القوائم المالية.

3 - اهتزاز ثقة المجتمع في مهنة مراقبي الحسابات بدعوى تواطؤهم مع إدارة المصرف أو الإخفاق في أداء مهامهم:

إن معظم المستخدمين للقوائم المالية المعدة من قبل المنشآت الكبرى حول العالم يوجهون انتقاداتهم إلى مراقب الحسابات إذا حدث لهذه المنشآت حالة من حالات التعثر أو الإفلاس اعتقادا منهم بأن مراقب الحسابات لم يقم بالدور المطلوب منه بما يتوافق مع متطلبات معايير الأداء وقواعد وآداب السلوك المهني، أو أنه كان متواطئا مع إدارة المنشأة (**Aslani, M., Lotfaliyan, F., Shafieipour, V., & Ghasemi, M. 2011 and Carnegie, G. D., & Napier, C. J. 2010**)

وقد يؤدي ذلك إلى اثارة المخاوف والشكوك فيما يتعلق باستقلالية مراقب الحسابات وانخفاض الثقة في مهنة المراجعة ككل، وهذا ما حدث بالفعل عندما بدأت حالات الانهيار للعديد من الشركات ومكاتب المحاسبة العملاقة حول العالم ابتداء من عام 2001م وما بعدها، حيث اتهمت مهنة المراجعة بأنها أحد أسباب تلك الانهيارات ونشوء الأزمة المالية وذلك نتيجة غش الإدارة وتلاعبها في التقارير المالية وتقصير مراقبي الحسابات أو تواطؤهم مع الإدارة في كشف تلك الانحرافات(**Abdelmoula, L., & Affes, H. 2019,and Abdollahiebli, F. 2018**)

وينطبق هذا على كل مجتمعات الأعمال تقريبا ومنها مجتمع الأعمال السعودي حتى في ظل زيادة المخاطر الحتمية ومخاطر عدم الاكتشاف في ظل التقدم التكنولوجي المستمر الذي يستخدمه غاسلي الأموال.

4 – الزيادة في الوقت والجهد والأتعاب لمراجعة عمليات غسل الأموال قد تكون على حساب مهام المراجعة الأساسية.

تتطلب مراجعة عمليات غسل الأموال اجراءات مراجعة وأساليب فحص غير تقليدية بهدف التأكد المعقول من خلو حسابات عملاء المصرف من أي تصرفات غير القانونية من قبل العملاء أو الإدارة أو العاملين بالمصرف، ويترتب على ذلك زيادة الوقت والجهد الإضافي بالإضافة إلى احتمالية الاستعانة بأطراف خارجية لمساعدته في أداء هذه المهام، مما يدفعه إلى محاولة زيادة أتعابه (**عاش ، 2017، عمى،2012**)، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى فقدان العميل، بالإضافة إلى التخوف من انصراف أو تشتت تركيز مراقب الحسابات عن مهمته الأساسية وهي ابداء الرأي حول القوائم المالية للمصرف محل المراجعة .

5 – التأهيل العلمي والعملي غير التقليدي لمراجعة عمليات غسل الأموال قد لا يتوافر لكل مراقبي الحسابات.

تتطلب مهنة المراجعة التأهيل العلمي والعملي لكل من ينتسب اليها بشكل عام، إلا أنها تحتاج أيضا إلى تأهيل علمي وخبرة عملية واسعة ومستمرة خاصة في مجال الكشف عن عمليات غسل الأموال بسبب التطور السريع لأساليب تنفيذ واخفاء هذه الجريمة من قبل القائمين عليها، وهذا التأهيل قد لا يتوافر لكل مراقبي الحسابات بسبب احتياجه إلى مزيد من الوقت والجهد والأموال في الدراسة والتدريب، بالإضافة إلى عدم المساهمة الجيدة من المنظمات والهيئات المهنية المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في تقديم هذا التأهيل بشكل ميسر.

وعلى النقيض من ذلك يمتلك القائمون على عمليات غسل الأموال الخبرة والمهارة والأموال معتمدين في ذلك على العناصر البشرية المتخصصة وذات الكفاءة العالية وأساليب الاتصالات المتطورة.

6- الآثار السلبية والمادية للدعاوى القضائية التي قد ترفع على مراقب الحسابات من قبل المتضررين نتيجة اتهام المصرف محل المراجعة بحدوث عمليات غسل الأموال:

لقد ترتب على حدوث العديد من الازمات المالية والمصرفية في مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى انهيار وفشل العديد من المنشآت وخصوصا تلك المقيدة بسوق الأوراق المالية توجيه انتقادات حادة لمهنة المراجعة من جمهور المهنة لاعتقادهم بفشل هذه المهنة في حماية حقوقهم والمحافظة على أموالهم، خاصة أن الكثير من المنشآت التي انهارت قد صدر عنها تقارير مراجعة نظيفة دون تحفظات ومع ذلك حدثت الازمات مما أدى إلى رفع العديد من الدعاوى القضائية ضد مكاتب المحاسبة والمراجعة والتي جرّت المراجعين إلى ساحات المحاكم وغالبا كان يصدر حكم القضاء في غير صالح المراجعين مما أدى إلى انعكاسات سلبية كثيرة على المهنة **(خليل ، 2017، يوسف 2011)**

واحتمالية رفع دعاوى قضائية على مراقب الحسابات بشأن مراجعة غسل الأموال أكثر من الدعاوى الأخرى حيث قد يقع المراقب تحت ضغوط شديدة من جهتين الأولى مخاطر عدم اكتشاف هذه العمليات مع اصدار تقرير نظيف، والثانية مخاطر اتهام مصرف معين مع اصدار تقرير سلبي (عكسي) يدين إدارة المصرف نتيجة اشتباه خاطئ.

ثانياً: المعوقات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية

وتتمثل هذه المعوقات في عدم تحفيز هذه الجهات لمراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، ومن مظاهر ذلك ما يلي:

1 - عدم إزالة التعارض بين قاعدة السرية المصرفية وبين متطلبات الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.

تعد قاعدة سرية الحسابات المصرفية من أهم القواعد البنكية المعمول بها منذ نشأتها سواء وفقا للعرف أو الأنظمة واللوائح أو القوانين، وتظل السرية المصرفية حتى بعد انتهاء العلاقة بين العميل والمصرف، ولا يمكن الخروج عن هذه القاعدة إلا في حالات محددة فقط مثل وجود نص قانوني صريح، أو حكم صادر من سلطة قضائية مختصة، ويترتب على مخالفة ذلك عقوبات قاسية، وعلى الرغم من أهمية هذه القاعدة في القطاع المصرفي إلا أنها قد تمثل ملاذا آمنا للقائمين على غسل الأموال نتيجة القيود المفروضة على العاملين بالمصارف بعدم افشاء سرية حسابات العملاء، وكأن قاعدة السرية المصرفية جاءت لصالح تمرير الأموال غير المشروعة من خلال العمليات المصرفية المختلفة، ومن ثم يوجد تعارض بين متطلبات مكافحة غسل الأموال وقاعدة سرية الحسابات المصرفية، ويترتب على ذلك عرقلة جهود مكافحة غسل الأموال.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أنه إذا لم يتم حل التعارض بين متطلبات مكافحة غسل الأموال وقاعدة سرية الحسابات المصرفية فإن ذلك يمثل عائقا كبيرا لمراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.

2 - عدم إصدار تشريعات تنص صراحة على وجوب مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.

لقد تبين مما سبق أن الأنظمة واللوائح والأدلة الخاصة بمكافحة غسل الأموال والصادرة عن الجهات المختلفة بالمملكة لم يرد بها نصوصا صريحة ومحددة لدور ومسئولية وحماية مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال في المصارف السعودية، كما أن الدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار والمشتق معظمة من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال صدر خصيصا لمساعدة العاملين في الأعمال والمهن غير المالية المحددة والتي منها مكاتب المحاسبة على منع وتجنب العمليات غير المشروعة والمشبوهة داخل مكاتب المحاسبة ولأنشطة معينة حددتها اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال، وليس لمساعدة مراقب الحسابات

في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالقطاع المصرفي، بالإضافة إلى أن دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر عن مؤسسة النقد(**إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2019)** صدر بغرض مساعدة المؤسسات المالية بتطبيق أحكام نظام مكافحة غسل الأموال، ولم يتطرق إلى أي دور محدد لمراقب الحسابات في هذا الشأن.

كما لم يتم إصدار تشريعات أو أنظمة توضح علاقة مراقب الحسابات بباقي الجهات ذات الصلة بمكافحة عمليات غسل الأموال في القطاع المصرفي فعلى سبيل المثال تم تكوين اللجنة الدائمة لمكافحة عمليات غسل الأموال بقرار من مجلس الوزراء رقم 15 بتاريخ 1420/1/17ه ومقرها مؤسسة النقد وتتكون من أعضاء يمثلون الجهات التالية : وزارة الداخلية ، ورئاسة الاستخبارات العامة ، ووزارة الخارجية ، ووزارة العدل ، ووزارة المالية ، ووزارة التجارة والاستثمار، ووزارة الشئون الإسلامية، ومصلحة الجمارك ، وهيئة التحقيق والادعاء العام ، وهيئة السوق المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي ، وليس من عضوية هذه اللجنة من يمثل مهنة المحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلى أنه لم يرد أية نصوص أو إشارات توضح علاقة مراقب الحسابات بهذه الجهات في هذا الشأن مما يمثل عائقا أمام مراقب الحسابات وهو بصدد مراجعته لعمليات غسل الأموال والتقرير عنها.

3- عدم الاهتمام الكافي من قبل مؤسسة النقد بتدريب مراقبي الحسابات في مجال التشريعات المختلفة لمكافحة عمليات غسل الأموال.

لم تهتم مؤسسة النقد بصفتها الجهة المنوط بها مراقبة أعمال البنوك والمصارف في المملكة اهتماماً كافيا بإعداد وتنفيذ دورات تدريبية لمراقبي الحسابات في مجال شرح وتفعيل الأنظمة والتعاميم والأدلة المختلفة الصادرة بغرض مكافحة عمليات غسل الأموال في القطاع المصرفي، حيث إنها تعد الجهة الأفضل في نظر الباحث للقيام بهذا التدريب في هذا الشأن.

وربما يكون السبب في عدم الاهتمام بهذا التدريب هو أن مراقبي الحسابات ليسوا من الجهات المنصوص عليها في نظام مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف السعودية، ولكن كما سبق القول ينبغي أن يكون لمراقب الحسابات دورا هاما في هذا الشأن بصرف النظر عن عدم ادراجه ضمن الجهات المنصوص عليها في نظام مكافحة عمليات غسل الأموال في القطاع المصرفي.

ثالثاً: المعوقات المرتبطة بالمنظمات المهنية والهيئات المحاسبية:

وتتمثل هذه المعوقات في عدم تحفيز هذه الجهات لمراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، ومن مظاهر ذلك ما يلي:

1 - **عدم إصدار معيار مراجعة خاص لتدقيق عمليات غسل الأموال والتقرير عنها.**

اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وفقا لخطة التحول المعايير الدولية للمراجعة للتطبيق في المملكة العربية السعودية اعتبارا من 2017/1/1، وقد تضمنت وثيقة (**الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وثيقة اعتماد معايير المراجعة الدولية**) اعتماد إصدارات المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة للتطبيق في المملكة العربية السعودية حوالي سبعة وأربعون معيارا يعتمد عليها مراقب الحسابات عند مراجعته للقوائم المالية الخاصة بالمصارف السعودية، وقد أجابت الهيئة عن استفسار ورد اليها بشأن موقف مراقب الحسابات من عدم تطبيق المنشأة للمعايير الدولية المعتمدة في المملكة بأنه لا يجوز الاتفاق على مراجعة قوائم مالية ذات غرض عام تم اعدادها وفقا لاطار غير ذلك الإطار المعتمد في المملكة والمناسب لظروف المنشأة وهو المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة بالمملكة (**الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، تعاميم لمكاتب المحاسبة، 12/4/1440**)

وبتحليل هذه المعايير يتبين أنها لم تتضمن كما سبق القول معيارا خاصا بمراجعة عمليات غسل الأموال يوضح بصورة مباشرة دور ومسئولية مراقب الحسابات عن اكتشاف عمليات غسل الأموال والتقرير عنها، والإشكاليات العملية التي يمكن أن تقابل مراقب الحسابات في هذا الشأن وسبل تذليلها.

2 - **عدم إصدار أدلة إرشادية شاملة بشأن مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.**

أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين العديد من الأنظمة والنماذج والأدلة والقواعد والضوابط والتعاميم والإرشادات والوثائق والمشاريع التي تنظم مهنة المراجعة وتساهم في أداء مهامها بكفاءة وفاعلية ، وبتحليل هذه الإصدارات لم يعثر الباحث على اصدار يتضمن أدلة ارشادية شاملة تعمل على تحديد دور ومسئولية مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمؤسسات المالية عامة والمصارف السعودية خاصة، بالإضافة إلى عدم اصدار إرشادات صريحة تبين أساليب غسل الأموال في المؤسسات المالية، أو تبين علاقة مراقب الحسابات بالجهات الرقابية الرئيسية المنصوص عليها نظاميا في هذا الشأن .

3 - **عدم الاهتمام الكافي بتصميم البرامج التدريبية المتخصصة في إجراءات واختبارات الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.**

تقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتصميم وتنفيذ العديد من البرامج التدريبية لأعضاء المهنة وغيرهم من الفئات من العاملين في مجال المهنة، وذلك لتزويدهم بالمعارف النظرية والمهارات

العملية والتطبيقية في مهنة المحاسبة والمراجعة والمجالات الأخرى ذات العلاقة. مثل الدورات التدريبية لبرنامج زمالة الهيئة، والدورات التدريبية المتخصصة، والدورات التدريبية للأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة والدورات التدريبية الخاصة، وبرنامج التعليم المهني المستمر(**الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، البرامج التدريبية**) وبتحليل هذه الدورات لم يعثر الباحث على برنامج مستقل بشأن مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال في المصارف السعودية.

رابعاً: المعوقات المرتبطة بالقائمين على إدارة المصارف

وتتمثل هذه المعوقات في عدم تحفيز هذه الإدارة لمراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، وقد يكون ذلك من خلال عدم التعاون الجيد معه من قبل الإدارة بحجة أن الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال ليست من المهام الأساسية لمراقب الحسابات أو من خلال عدم تطوير وتفعيل جميع اليات الرقابة الداخلية، التي سوف يعتمد عليها مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، ويمكن إيضاح ذلك من خلال ما يلي:

1- تحايل بعض المصارف على تطبيق الإجراءات اللازمة للكشف عن عمليات غسل الأموال لغرض المنافسة.

تقوم المصارف والبنوك على مستوى العالم بالبحث عن أفضل السبل لترويج منتجاتها في محاولة منها لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء خاصة العملاء الكبار أصحاب النفوذ والثروات والعمليات المصرفية الضخمة بغرض زيادة الأرباح وسمعة المصرف في السوق المالي والمصرفي، وقد تقوم بعض البنوك في ظل هذا الجو التنافسي الحاد بالعمل على جذب هؤلاء العملاء مع القيام ببعض الإجراءات الشكلية في محاولة منها للتحايل على الإجراءات الضرورية لمكافحة غسل الأموال والتي يجب على البنك القيام بها.

وقد يكون المبرر الرئيسي لذلك هو حرص معظم البنوك على عدم فقد العملاء، بل إن بعض الإدارات في بعض البنوك تدرك أحيانا وجود عمليات غسل اموال من قبل بعض العملاء (خاصة العملاء الكبار) وبدلا من أن تمنع ذلك وتقوم بالإبلاغ عنهم تقدم النصح لهم بكيفية وآليات توظيف هذه الأموال دون ترك أثر يدل على أنها مصادر غير مشروعة **(ايراهيم،2013 ، ص1028)**

وقد ثبت ذلك من خلال كشف الوثائق المسربة من وزارة الخزانة الأمريكية والتي أكدت أن بنوكًا عالمية كبرى تتعامل منذ سنوات مع عملاء يشكلون مخاطر كبيرة، وأظهرت الملفات كيفية نقل

مبالغ كبيرة من النقد غير المشروع عبر تلك البنوك، إلى مجرمين متورطين في الجريمة المنظمة وأفراد خاضعين لعقوبات أمريكية، وأضاف الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين في تقرير له أنه على الرغم من اللوائح الصارمة، فقد قبلت البنوك الكبرى أيضًا مجرمين مشتبه بهم كعملاء وأجرت تحويلات بمليارات الدولارات لهم، وكشف التقرير عن أن البنوك قد ترددت أيضًا في الإبلاغ عن مثل هذه المعاملات المشبوهة للسلطات وأحيانًا كانت تفعل ذلك لكن بعد تأخير لسنوات، **(2020 أولير، (GeorgeTchetvertakov,2022,and**

2 - ضعف إجراءات الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال في بعض المصارف:

نظرا للتطور المستمر في أساليب عمليات غسل الأموال وتمريرها من خلال البنوك والمصارف فإن الرقابة عليها ليست بالأمر السهل، حيث تحتاج إلى نظام رقابي أشد من النظام الرقابي المصمم لاكتشاف أنشطة الغش العادية **(الوكيل ،2018)**، لأن الأنشطة المتصلة بالغش عادة ما ينتج عنها خسارة أو اختفاء لبعض الأصول أو الإيرادات، أما أنشطة غسل الأموال فينتج عنها عادة وجود مبالغ ضخمة غير مرئية يمكن عدم اكتشافها، وبالتالي فإن عمليات غسل الأموال تحتاج إلى نظام رقابي قوي يخلو من الثغرات ليكون بمثابة الوقاية الفعالة من تمرير عمليات غسل الأموال.

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى للرقابة الداخلية في مكافحة هذه الجريمة إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها وحدها في هذا الشأن نظراً لأنه قد يصاحبها بعض أوجه القصور أو الثغرات داخل المصارف مثل القصور في وضع النظام الرقابي ذاته أو القصور في القوانين واللوائح والتي قد تعمل بدورها على تقليص فعالية نظام الرقابة الداخلية، أو القصور في العناصر البشرية التي تشرف على النظام الرقابي والمنفذة له .

ويتطلب ذلك فرض رقابة فاعله على سلوك العنصر البشري، الذي له صلة مباشرة بالعمليات المصرفية، لأن سن العديد من القوانين والتشريعات لا تعتبر بمثابة العلاج النهائي لمكافحة عمليات غسل الاموال بدون وجود رقابة فاعلة على سلو العنصر البشري**(الفرا ، 2019)**

3 - ضعف كفاءة إدارة المراجعة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال:

تعتبر مهنة المراجعة الداخلية أحد أهم عناصر نجاح نظام الرقابة الداخلية الفعالة في قيامها بالدور المنوط بها في تقويم مسيرة المؤسسات المصرفية والمالية، ومواجهة الفساد المالي بصفة عامة، حيث تعد المراجعة الداخلية من المرتكزات الهامة التي يعتمد عليها في اكتشاف أي محاولات لتمرير عمليات غسل الأموال **(Mitrou, D. T., & Papachristou, G. K. (2015)** والتي يمكن أن تكون قد تجاوزت إجراءات الرقابة الداخلية بالمصرف.

وعلى الرغم من أهمية دور مهنة المراجعة الداخلية بالمصرف إلا أنها قد لا تستطيع في ظل أوضاع معينة مواجهة عمليات غسل الأموال بالكفاءة المطلوبة، حيث تعاني إدارات المراجعة الداخلية في المؤسسات المصرفية والمالية من بعض نواحي القصور وعدم الكفاءة، وذلك بسبب عوامل كثيرة، مثل: عدم استقلال إدارة المراجعة الداخلية، وعدم اهتمام الإدارة بأدوات الرقابة، والنقص في برامج التدريب الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، والفجوة بين الأعمال الموثقة والتطبيق العملي.

ويعتبر ضعف كفاءة إدارة المراجعة الداخلية من المعوقات التي تواجه مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، إذ ينعكس ذلك الضعف على نظم الرقابة الداخلية التي يعتمد عليها المراقب في الكشف عن هذه العمليات.

4- ضعف نظم المعلومات المحاسبية الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال :

إن من أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي في أي مؤسسة مصرفية هو الوفاء بالمتطلبات الأساسية المطلوبة منه لسير العمل بدقة داخل هذه المؤسسة، وعلى الرغم من ضرورة الاهتمام بعملية التطوير والتحديث المستمر لهذه الأنظمة، إلا أنها قد لا تتضمن عناصر جديدة وقوية تؤدي في النهاية إلى منع عمليات غسل الأموال نتيجة افتقارها للتطوير اللازم للتحقق من مصدر الأموال المشكوك فيها بشكل سري وسريع، وبعض الدول لا تمتلك الشبكات والأجهزة التي تساير الأساليب الاحترافية التي يتبعها القائمون على غسل الأموال **(النتشة،2018)**، بالإضافة إلى أنه قد لا يتم تفعيل هذه العناصر في حالة وجودها لأسباب معينة أو تفعيلها بصورة صورية، وقد يرجع ذلك لرغبة معظم المصارف في عدم فقدان العملاء أو هروب رؤوس الأموال أو انخفاض الودائع .

ويُعد ذلك من معوقات مراقب الحسابات في الكشف عن عمليات غسل الأموال، وخاصة العمليات القائمة على الأساليب المتطورة التي يستخدمها القائمون في تمرير هذه العمليات.

(4/ 3) الآليات المقترحة للحد من معوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية:

بعد بيان مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، وبيان طبيعة المعوقات والجهات المرتبطة بها والتي تحول دون مساهمة مراقب الحسابات في مكافحة هذه الجريمة، يستلزم الأمر البحث عن السبل والآليات المناسبة لتذليل هذه المعوقات حتى تتمكن مهنة المراجعة في المساهمة الفعالة مع بقية الأطراف ذات الصلة في مكافحة هذه الجريمة.

ويقترح الباحث في محاولة منه لإيجاد حلول لمعوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية بعض الآليات أو السبل التي تكفل الحد من هذه المعوقات، معتمدا في ذلك على طبيعة الدور المطلوب من كل جهة من الجهات ذات الصلة بهذه القضية، ويمكن بيان ذلك من خلال ما يلي: -

أولاً: آليات مرتبطة بمراقبي الحسابات للحد من معوقات مساهمتهم في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال:

إن لمراقب الحسابات دورا هاما في مكافحة عمليات غسل الأموال في المؤسسات المالية، وذلك من خلال قيامه على سبيل المثال بتقويم وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية وأساليب وإجراءات مكافحة غسل الأموال، بالإضافة إلى الكشف والتقرير عن هذه العمليات، إلا أنه قد لا يستطيع القيام بهذا الدور بفاعلية وكفاءة بسبب وجود مجموعة من المعوقات، والتي تم ذكرها سابقا تحت بند المعوقات المرتبطة بمراقبي الحسابات، ويقترح الباحث لحل هذه المعوقات قيام مراقبي الحسابات بما يلي: -

1 - قيام مراقب الحسابات برفع درجة التأهيل العلمي والعملي بصفة ذاتية ومستمرة خاصة في مجال الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، وقد طالبت المعايير المهنية الصادرة عن المنظمات المختلفة بضرورة الاهتمام بالكفاءة المهنية للمراجعين، وبضرورة التدريب والتعليم المهني المستمر للمحافظة على هذه الكفاءة من أجل الحفاظ على جودة الأداء المهني لعملية المراجعة.

2 - قيام مراقب الحسابات بالإلمام الكامل بمتطلبات قواعد سرية الحسابات المصرفية قبل البدء في إجراءات المراجعة حتى يفهم حقوقه وواجباته وهو بصدد مكافحة عمليات غسل الأموال، فبمقتضى نظام مكافحة غسل الأموال والتعاميم الصادرة عن مؤسسة النقد فإن مراقب الحسابات ليس من الجهات التي يسمح لها بخرق مبدأ السرية المصرفية.

وعلى الرغم من عدم ادراج مراقب الحسابات ضمن الجهات المسموح لها بخرق مبدأ السرية المصرفية، وعدم النص على تحديد دوره في تشريعات مكافحة عمليات غسل الأموال، إلا أنه يمكن القول أن هذه التشريعات لم تمنع كل من لديه معلومات عن ارتكاب غسل الأموال أن يقوم بالإبلاغ عن ذلك إلى الجهات المسئولة ومن أهم الأشخاص الذي تتوافر لديه معلومات تمكنه من ذلك هو مراقب الحسابات، ومن حقه الحصول على الإيضاحات من الإدارة وهذا يكفل له الحق في طلب أي معلومات عن أي عميل في المصرف، ولو تعارض ذلك مع قاعدة سرية الحسابات، لأن مراقب الحسابات يقوم بذلك بصفته المراجع الخارجي لحسابات المصرف، وفي نطاق عمله المكلف به **(إبراهيم، 2013، ص1035)**

3- قيام مراقب الحسابات بتوسيع نطاق الفحص التقليدي بالإضافة إلى مراقبة وتدقيق وتطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال، حيث يحاول القائمون على غسل الأموال تمرير عملياتهم من خلال أساليب متطورة تتجاوز قدرة التشريعات المرصدة لمنع هذه العمليات، ويترتب على ذلك زيادة مستوى الخطر الكلي للمراجعة مما قد يحد من فعالية إجراءات الفحص التقليدية المتعلقة بالكشف عن عمليات غسل الأموال، ويتطلب ذلك قيام مراقب الحسابات بتوسيع نطاق الفحص التقليدي إلى أن يصل إلى قناعة مرضية في هذا الشأن، ومن أمثلة هذه الإجراءات: التحقق من تصميم وتفعيل سياسات وإجراءات خاصة بقاعدة اعرف عميلك والتحقق من الأساليب والإجراءات الوقائية المشددة لمكافحة غسل الأموال خاصة عند فتح حسابات مراسلة لمصارف أجنبية عالية المخاطر، بالإضافة إلى التحقق من تصميم وتطبيق إجراءات مشددة على الخدمات الالكترونية والحسابات عالية المخاطر وبرامج تدريبية حقيقية لكافة العاملين بالمصرف في هذا الشأن، كما يتطلب الامر قيام مراقب الحسابات بمراقبة وتطبيق الارشادات والأدلة الخاصة بمكافحة غسل الأموال سواء كانت هذه المؤشرات متعلقة بالعمليات المصرفية للعملاء او متعلقة باحتمالية تورط العاملين بالمصرف في غسل الأموال.

4 - قيام مراقب الحسابات بتقويم مدى كفاءة جميع آليات الرقابة الداخلية التي سوف يعتمد عليها في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، ومن أهم هذه الآليات نظام الرقابة الداخلية، والمراجعة الداخلية، ولجان المراجعة. حيث يعد نظام الرقابة الداخلية من أهم آليات تجنب تمرير عمليات غسل الأموال، كما يعد من أهم عناصر مقومات نجاح مراقب الحسابات في الكشف المبكر عن عمليات غسل الأموال، بينما تعد المراجعة الداخلية من أهم عناصر نجاح نظام الرقابة الداخلية في التصدي لعمليات الفساد وغسل الأموال، لأن المراجعون الداخليون هم أكثر تأهيلا وفهما لعمليات المصرف والتزاما بالمعايير الصارمة للأداء والسلوك الأخلاقي والتواجد بالعمل، أما لجان المراجعة فلها دور هام في تقييم نظم الرقابة الداخلية ودعم وظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في مكافحة عمليات غسل الأموال.

5 - عدم قيام مراقب الحسابات بإصدار تقرير سلبي (عكسي) إلا في حالة وجود أدلة كافية ومقنعة بحدوث عمليات غسل الأموال حفاظا على سمعة المصرف وتجنبا لرفع الدعاوى القضائية ضده، حيث يعد التقرير عن عمليات غسل الأموال من أخطر وأعقد المهام بالنسبة لمراقب الحسابات، نظراً لما قد يترتب عليه من آثار ومسئوليات حساسة للغاية خاصة في المصارف لأن اصدار تقرير سلبي في هذا الشأن لمجرد الاشتباه بحدوث عمليات غسل أموال قد يترتب عليه أضرار بأطراف كثيرة

ذات علاقة بالمصرف، لذلك في حالة حدوث شك في وقوع عمليات غسل أموال يجب على مراقب الحسابات جمع المزيد من المعلومات والأدلة التي قد تؤكد أو تنفي هذه الشكوك، من خلال مناقشة الموضوع على سبيل المثال مع الإدارة، أو لجنة المراجعة أو الرجوع لأهل الاختصاص والخبرة في الشأن القانوني.

وبخصوص الموقف النهائي لمراقب الحسابات تجاه الإفصاح عن عمليات غسل الأموال يتفق الباحث مع الرأي القائل بضرورة التفرقة بين ثلاثة احتمالات، أولهما : وجود إثبات لدى المراجع بحدوث عمليات غسل أموال بسبب بوجود قصور متعمد في نظم الرقابة الداخلية، أو بسبب تواطؤ وإهمال الإدارة وهنا يلزم أن يفصح عن ذلك في تقريره، وثانيهما: وجود إثبات لدى المراجع بحدوث عمليات غسل أموال بسبب وجود ضعف أو قصور غير متعمد في نظم الرقابة الداخلية وبدون تواطؤ وإهمال من الإدارة، وهنا لا يلزم أن يفصح عن ذلك في تقريره بل ينصح بإبلاغ الإدارة لمعالجة أوجه القصور، وثالثهما : عدم وجود دليل أو قرينة إثبات لدى المراجع بحدوث عمليات غسل أموال، ولكن كل ما يعتقده المراجع هو مجرد الاشتباه إلا أنه لم يتمكن من الحصول على دليل يؤكد ذلك. هنا ينصح بإبلاغ الإدارة بذلك مع ضرورة تقديم الأسباب التي دعته للاشتباه في ذلك **(إبراهيم ، 2013، ص1042)**

ثانياً: آليات مرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية للحد من معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال:

تقوم مؤسسة النقد بدور هام في مكافحة عمليات غسل الأموال في المؤسسات المالية، وذلك من خلال الدور التنظيمي والاشرافي والرقابي على القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية، إلا أن هذا الدور قد ينقصه الفاعلية والكفاءة بسبب وجود مجموعة من المعوقات، والتي تم ذكرها سابقا تحت بند المعوقات المرتبطة بالبنك المركزي السعودي، **ويقترح الباحث لحل هذه المعوقات قيام مؤسسة النقد بما يلي: -**

1 - قيام مؤسسة النقد باعتماد قادة السرية المصرفية على الحسابات المشروعة فقط دون الحسابات المشبوهة، حتى يتم إزالة التعارض بين متطلبات مكافحة غسل الأموال وقاعدة سرية الحسابات المصرفية .

2 - قيام مؤسسة النقد باعتماد مراقب الحسابات بالمصارف ضمن الفئات المسوح لها بخرق السرية المصرفية لغرض مكافحة عمليات غسل الأموال، حيث تؤكد مؤسسة النقد على سرية المعلومات المصرفية وعدم الإفصاح عن البيانات ومعلومات العملاء قبل الحصول على عدم ممانعة المؤسسة.

كما حددت حالات معينة يسمح فيها بإعطاء المعلومات والمستندات والبيانات والإفصاح عن الحسابات المصرفية لجهات محددة بشكل مباشر دون الرجوع إلى المؤسسة، ودون وجوب الحصول على عدم ممانعتها المسبقة (**البديوي،2018**)، وليس من هذه الجهات مراقب الحسابات على الرغم من الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به في هذا الشأن والذي تم بيانه فيما سبق .

3 - قيام مؤسسة النقد بإصدار التعاميم اللازمة لحماية مراقب الحسابات حالة قيامة بالكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، وذلك من خلال إعفائه من المسئولية الجنائية والمدنية عند أداء مهامه وبصرف النظر عن مدى صحة نتيجة تقريره طالما بذل العناية المهنية المطلوبة منه في هذا الشأن، حيث بدون هذه الحماية لا يستطيع مراقب الحسابات مكافحة هذه العمليات بالشكل المطلوب.

4 - قيام مؤسسة النقد بإصدار التعاميم التي تتضمن طبيعة التأهيل المطلوب في تدقيق عمليات غسل الأموال بالمصارف. حيث يمكن إتمام هذا التأهيل بجانب التأهيل الذاتي من خلال برامج تدريبية مصممة من قبل مؤسسة النقد في مجال شرح وتفعيل الأنظمة واللوائح والأدلة المختلفة الصادرة بغرض مكافحة عمليات غسل الأموال في القطاع المصرفي، ويدرج هذا التأهيل ضمن مصوغات التقدم لتدقيق أعمال المصارف.

ثالثاً: آليات مرتبطة بالجهات المهنية والهيئات المحاسبية للحد من معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال:

تعتبر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الجهة المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة، والارتقاء بمستواها، وذلك لإنجاز عدة مهام من أهمها مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة بالمملكة(**الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، نبذة عن الهيئة)** وعلى الرغم من هذه الصلاحية التي تم منحها للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلا أنها لم تقدم المساعدة والحماية بشكل جيد لمراقب الحسابات في مجال الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية. بسبب وجود مجموعة من المعوقات، والتي تم ذكرها سابقا تحت بند المعوقات المرتبطة بالجهات المهنية والهيئات المحاسبية، ويقترح الباحث لحل هذه المعوقات قيام مؤسسة النقد بما يلي: -

1- قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بتفعيل استراتيجية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات لتحسين مقدرته في تقدير مخاطر مراجعة عمليات غسل الأموال وتخفيضها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال

تكليف مكاتب المحاسبة والمراجعة بأن يكون داخل كل منها مدققا متخصصا في مجال مكافحة غسل الأموال بالقطاع المصرفي.

2- قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بالتنسيق مع مؤسسة النقد بشأن تحديد دور ومسئولية مراقب الحسابات في قضية الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالقطاع المصرفي، وحل مشكلة التعارض بين قاعدة السرية المصرفية وبين حق مراقب الحسابات في الخروج عن هذه القاعدة إذا دعت الضرورة ذلك.

3- قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بالتنسيق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار مراجعة خاص بتدقيق عمليات غسل الأموال والتقرير عنها، على أساس أن المملكة تعتمد معايير المراجعة الدولية.

4- قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية المهنية للتطوير الإلزامي المستمر لمهارات مراقبي الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، بحيث تكون هذه البرامج شاملة للأنشطة المصرفية وما يتصل بها، ومن أهم الموضوعات في هذا الشأن طرق عمليات غسل الأموال والأدلة الارشادية والخبرات والقضايا الدولية في تدقيق عمليات غسل الأموال والتقرير عنها.

5- قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بوضع عقوبات صارمة محددة على مراقب الحسابات حال ثبوت تواطؤه أو إهماله في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، حيث ينبغي إصدار التشريع الازم لحماية مراقب الحسابات في حالة الكشف عن عمليات غسل الأموال، وفي نفس الوقت ينبغي أن تفعل العقوبات المشددة على مراقب الحسابات حالة ثبوت تواطؤه أو إهماله في هذا الشأن.

6- قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بتصميم وتنفيذ برامج توعية المجتمع السعودي بالدور الأساسي لمراقب الحسابات لتقليل فجوة التوقعات، وذلك من خلال بيان مدى مساهمة مراقب الحسابات في الكشف عن عمليات غسل الأموال، وأن دوره ليس منع نهائي لغسل الأموال بالمصرف وانما اكتشاف ما قد يقع ويمكنه اكتشافه والتقرير عنه، بالإضافة إلى أن دوره مكملا لدور جهات أساسية أخرى ذات صلة بهذا الشأن حتى لا تهتز ثقة المجتمع في مهنة المراجعة بالمملكة.

رابعاً: آليات مرتبطة بإدارات المصارف للحد من معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال:

تعد المصارف هي الجهة الأولى المسئولة عن التنفيذ الفعال لمتطلبات التشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال، وتبني النهج القائم على المخاطر لتخفيف مخاطر غسل الأموال، وإيجاد

الآليات والسياسات والإجراءات المناسبة لتخفيف هذه المخاطر، والتأكد من أن العاملين بالمصرف على علم ودراية بهذه الآليات والسياسات والإجراءات والضوابط الداخلية، ويقومون على تطبيقها بفاعلية. إلا أن الإدارة قد لا تقوم بهذا الدور بالشكل المطلوب بسبب وجود مجموعة من المعوقات، والتي تم ذكرها سابقا تحت بند المعوقات المرتبطة بالقائمين على إدارة المصارف، ويقترح الباحث لحل هذه المعوقات قيام هذه الادارة بما يلي: -

1- قيام إدارة المصارف بالتطوير المستمر لجميع آليات الرقابة الداخلية لضمان عدم تمرير أي عمليات متعلقة بغسل الأموال، وضمان دعم مراقب الحسابات في الكشف المبكر عن عمليات غسل الأموال.

2- قيام إدارة المصارف بعقد الدورات التدريبية المستمرة للعاملين بها في شرح الطرق والأساليب التي يستخدمها غاسلي الأموال وسبل مكافحتها، والتشريعات والأنظمة الصادرة بخصوص هذا الشأن. وذلك من خلال إنشاء مراكز للبحوث والتدريب بالمصرف، مع الاستعانة في ذلك بالخبرات المتوفرة في هذا الشأن، حتى ترتفع الكفاءة العلمية والعملية للعاملين بالمصرف في هذا المجال.

3– قيام إدارة المصارف بتمويل البرامج الأكاديمية والمهنية بكليات الاقتصاد والإدارة بالجامعات السعودية ذات الصلة بالأنشطة المصرفية ومكافحة عمليات غسل الأموال، مثل برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراة، ومنح المكافآت المالية والتشجيعية للمتميزين في هذه البرامج.

4- تفعيل العقوبات المشددة على كل من يثبت تواطؤه في تمرير عمليات غسل الأموال سواء من الإدارة أو العاملين بالمصرف.

المبحث الخامس: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

تقديم: يختص هذا القسم بالتعرف على مجتمع الدراسة الميدانية وعينة البحث وأساليب جمع البيانات، بالإضافة إلى تحليل النتائج واختبار فروض البحث بغرض بيان مدى اتفاق آراء مجتمع الدراسة مع النتائج النظرية للبحث، ومدى ملاءمة الإطار المقترح للحد من معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية، وذلك من خلال ما يلي:

(1/5) أهداف الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة الميدانية في المقام الأول إلى اختبار فروض البحث، وذلك من خلال اختبار مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال في المصارف

السعودية، والمعوقات التي تحول دون تحقيق هذه المساهمة، والآليات المقترحة للحد من هذه المعوقات.

(2/5) مجتمع وعينة الدراسة الميدانية :

يتكون مجتمع الدارسة من ثلاث مجموعات رئيسية لها صلة مباشرة أو اهتمام بموضوع البحث : ويمكن بيانها على النحو التالي: -

المجموعة الأولى: أعضاء هيئات التدريس بالجامعات السعودية: وتم التركيز على الأعضاء ذو الاهتمام بموضوع البحث مثل: (من لهم اهتمام بمعايير المراجعة أو لهم صلة بالواقع العملي لعمليات غسل الأموال أو الجهات المهنية والرقابية).

المجموعة الثانية: العاملون بالجهات المهنية والرقابية: وتتمثل هذه الجهات في الآتي:

1 - مؤسسة النقد العربي السعودي: وتم التركيز على أعضاء اللجنة الدائمة لمكافحة عمليات غسل الأموال، والعاملين بالإدارة العامة للرقابة على البنوك.

2 - الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: وتم التركيز على أعضاء اللجان الفنية مثل لجنة معايير المحاسبة ولجنة معايير المراجعة.

3 - مكاتب المحاسبة القانونية المرخص لها بمزاولة المهنة بالمملكة العربية السعودية: وتم التركيز على مديري هذه المكاتب.

المجموعة الثالثة: العاملون بالمصارف السعودية : وتم التركيز على الفئات التالية: -

1 - أعضاء مجالس الإدارة باعتبارهم الجهة المسئولة الأولى عن تصميم وتطبيق نظم الرقابة الداخلية بالبنك والنظم والتعاميم الصادرة بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال.

2 - العاملون بالمراجعة الداخلية باعتبارهم الجهة المسئولة عن تطبيق نظم الرقابة الداخلية وتعليمات مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصرف.

وقد تم اختيار عينة البحث بطريقة العينات التقديرية، وقام الباحث بتصميم قائمة استقصاء الكترونية وتوزيعها على فئات مجتمع الدراسة من خلال وسائل التواصل الإلكترونية المعاصرة مثل: (البريد الإلكتروني Email - روابط المواقع الرسمية Web Links - الواتس آب WhatsApp، ... الخ)، وذلك بغرض وصول الاستبيان لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، بالإضافة إلى سهولة وسرعة الردود على استفسارات المستجوبين، وتطبيقا للإجراءات الاحترازية الخاصة بجائحة (COVID -19).

والجدول التالي يوضح التوزيع النسبي للمشاركين بالدراسة مبوبة حسب المجموعات الرئيسية لمجتمع الدراسة وجهة عمل كل منهم.

جدول رقم (1) التوزيع النسبي للمشاركين بالدراسة

المجموعات الرئيسية	المجموعات الفرعية	عدد الاستبانات المقبولة	النسبة المئوية التقريبية
المجموعة الأولى: الأكاديميون	**أعضاء هيئات التدريس بالجامعات السعودية**	**42**	**23.7%**
المجموعة الثانية: الجهات المهنية والرقابية	**مؤسسة النقد العربي السعودي**	**17**	**9.6%**
	الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين	**18**	**10.2%**
	مكاتب المحاسبة القانونية بالسعودية	**56**	**31.6%**
المجموعة الثالثة: العاملون بالمصارف السعودية	**أعضاء مجالس الإدارة**	**24**	**13.6%**
	العاملون بالمراجعة الداخلية	**20**	**11.3%**
إجمالي العينة		**177**	**100%**

وقد تم استبعاد عددا من الردود بسبب عدم اكتمال الاجابات عن أسئلة الاستقصاء أو لعدم اتساق الإجابات الواردة مع الأسئلة الرقابية المدرجة بقائمة الاستقصاء والتي اعتمد عليها الباحث لقياس مدى إمكانية الاعتماد على اراء عينة الدراسة، وقد بلغ اجمالي الردود المستبعدة 26 ردا، حيث بلغ اجمالي الردود الواردة من المجموعة الأولى 48 ردا استبعد منها 6 ليصبح اجمالي الردود المقبولة 42 ردا، بينما بلغ اجمالي الردود الواردة من المجموعة الثانية 104 ردا استبعد منها 13 ليصبح اجمالي الردود المقبولة 91 ردا، أما المجموعة الثالثة فقد بلغ اجمالي الردود الواردة منها 51 ردا استبعد منها 7 ليصبح اجمالي الردود المقبولة 44 رداً.

(3/5) أساليب جمع بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث على أسلوب الاستقصاء كأداة بحث، حيث تم تصميم محتويات الاستبيان بالاعتماد على كل من الكتب والدوريات والرسائل العلمية والمقالات والتقارير المالية وإصدارات الهيئات المهنية والرقابية الخاصة بموضوع الدراسة، كما قام الباحث بالتحقق من مدى ملاءمة أسئلة قائمة الاستبيان وفهم الفئات المستهدفة من تلك الأسئلة من حيث المعنى والمضمون، وذلك من خلال إجراء المقابلات الشخصية مع أهل الخبرة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وكذلك بعض أعضاء الجهات المهنية والرقابية والعاملين بالمصارف السعودية، ولقد أسفرت هذه المقابلات عن

اجراء بعض التعديلات على أسئلة الاستبيان حتى تم اعداده بالشكل النهائي وتوزيعه على عينة الدراسة .

(4/5) تصميم قائمة الاستقصاء:

تم تصميم قائمة الاستقصاء في ضوء الفروض الثلاثة للدراسة، حيث تضمنت قائمة الاستقصاء ثلاث مجموعات من الأسئلة بغرض اختبار الفروض الثلاثة المحددة سلفا، كما اشتملت هذه القائمة على ثلاث نقاط أساسية بمقياس ليكرث ((Likert Scale لقياس الاتجاه، والذي يعطى أوزاناً نسبية للإجابات على أسئلة الاستقصاء، وذلك لإعطاء قدر أكبر من الحرية لمفردات العينة عند الإجابة عليها، وهي كما يلي:

الإجابة	موافق	غير متأكد	غير موافق
الوزن النسبي	3	2	1

(5/5) التوزيع التكراري والنسبي للمستوى التعليمي ومدة الخبرة لعينة الدراسة الميدانية :

جدول رقم (2) التوزيع التكراري والنسبي للتعليم والخبرة

التوزيع التكراري والنسبي للمستوى التعليمي			التوزيع التكراري والنسبي لمستوى الخبرة		
المستوى التعليمي	التكرار	نسبة التكرار	مدة الخبرة الوظيفية	التكرار	نسبة التكرار
البكالوريوس	56	31.6%	أقل من 5 أعوام	9	5.1%
دبلوم دراسات عليا	31	17.5%	من 5 أعوام حتى 15 عاما	68	38.4%
الماجستير	30	16.9%	أكثر من 15 عاما حتى 25 عاما	53	29.9%
الدكتوراه	60	33.9%	أكثر من 25 عاما	47	26.6%
الاجمالي	177	100%	الاجمالي	177	100%

يمكن القول من خلال التحليل الاحصائي للمستوى التعليمي ومستوى الخبرة الوظيفية أن عينة الدراسة تتميز بالتنوع في المؤهلات العلمية بالإضافة إلى الخبرة المتدرجة والمتراكمة، ومن ثم يتوقع الباحث إمكانية الحصول على إجابات موضوعية تعطي مؤشرات هامة في اختبار فروض البحث.

(6/5) اختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء:

على الرغم من قيام الباحث بالتحقق من مدى ملاءمة أسئلة قائمة الاستبيان وفهم الفئات المستهدفة من تلك الأسئلة من حيث المعنى والمضمون من خلال أسلوب المقابلات مع أهل الخبرة

والاختصاص حتى تم الوصول إلى الشكل النهائي لقائمة الاستبيان، إلا أن الباحث قد استعان أيضا باختبار ألفا كرونباخ Test Alpha s'Cronbach لقياس مدى صدق استجابات المستقصى منهم، كذلك تم استخدام الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ لقياس مدى ثبات استجابات المستقصى منهم .

وتوضح نتائج الاختبار أن معامل الفا كرونباخ يبلغ(929. ، 970. ، 959.) بالنسبة للمجموعة الأولى والثانية والثالثة على التوالي، وتشير هذه النسب إلى ارتفاع مستوى الصدق الداخلي للمجموعات الثلاثة، بينما يبلغ الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ للمجموعة الأولى والثانية والثالثة على التوالي (964. ،985. ، 973.) وتشير هذه النسب إلى مستوى مرتفع من الثبات في استجابات كل المجموعات الثلاثة.

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول بصلاحية قائمة الاستقصاء وإمكانية الاعتماد عليها كأداة للدراسة الميدانية.

(6/5) الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات :

اعتمد الباحث في تحليل البيانات على استخدام الحاسب الآلي من خلال الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية المتقدمة والمناسبة لطبيعة العلاقات بين المتغيرات، وذلك باستخدام حزمة التحليل الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science Under Windows (SPSS 25 WIN)

وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

أ - **الإحصاءات الوصفية:** Descriptive Statistics:

ومن أهم الإحصاءات الوصفية المستخدمة في الدراسة مما يلي: -

- **المتوسطات المرجحة وانحرافاتها المعيارية:** وهي من أشهر مقاييس النزعة المركزية Central Tendency وأوسعها استخداماً.
- **التكرارات والنسب المئوية:** حيث تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لتساعد في الحصول على الفئات المختلفة من درجات الموافقة وعدم الموافقة، وتهدف الإحصاءات الوصفية إلى وصف الاتجاهات العامة للآراء، بهدف تسهيل المقارنة بين المجموعات.

ب- الأساليب الإحصائية: لقد استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية والاختبارات اللامعلمية Non Parametric Tests وهي: -

- **اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis Test** وهو اختبار لا معلمي يستخدم للمقارنة بين متوسطات ثلاثة مجموعات أو أكثر. وفى حالة معنوية اختبار كروسكال ويلز فإن هذا يعنى وجود اختلاف معنوي بين المتوسطات الثلاثة .
- **اختبار مان وتني Mann-Whitney Test** وهو من الاختبارات الإحصائية اللامعلمية التي تستخدم للمقارنة بين متوسطي مجموعتين مستقلتين. ويستخدم في حالة معنوية اختبار كروسكال ويلز لتحديد مصدر الاختلاف المعنوي بين المجموعات .

(6/5) تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

يتم اختبار كل فرض من فروض البحث من خلال التحليل الإحصائي لإجابة كل سؤال من الأسئلة المرتبطة بالفرض، وذلك على النحو التالي:

أولا: عرض وتحليل نتائج الاختبارات الإحصائية للفرض الأول للبحث.: يهدف الباحث من صياغة الفرض الأول للبحث والذي ينص على:**" لا يوجد اتفاق ذو دلالة احصائية بين المشاركين في الدراسة تجاه مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية"** إلى توفير أدلة ميدانية تجاه مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية من وجه نظر المشاركين في الدراسة. وقام الباحث باختبار هذا الفرض من خلال التحليل الإحصائي لردود المشاركين بالدراسة عن الجزء الأول من قائمة الاستقصاء، والمتعلق بمبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية، والذي يحتوي على ثمانية أسئلة، تأخذ من الرمز (Q1.1) وحتى الرمز (Q1.8) في التحليل الإحصائي، والجدول التالي يوضح النتائج الإحصائية لردود المشاركين بالدراسة في هذا الشأن.

جدول رقم (3) المقاييس الإحصائية واختبار Kruskal Wallis لمبررات مساهمة مراقب الحسابات

Code	السؤال (مبررات مساهمة مراقب الحسابات)	نسبة الموافقة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	المعنوية
Q1.1	المساعدة في الحد من المخاطر المتعددة لغسل الأموال في القطاع المصرفي.	0.96	2.92	0.36	3	0.06
Q1.2	المساعدة في الحد من الانعكاسات السلبية لغسل الأموال على مصداقية القوائم والتقارير المالية.	0.98	2.87	0.46	6	0.06
Q1.3	المساعدة في الحد من الانعكاسات السلبية لغسل الأموال على مقدرة المصارف في الاستمرارية	0.98	2.95	0.31	1	0.09
Q1.4	المساعدة في تفعيل نظام مكافحة غسل الأموال والتشريعات ذات الصلة	0.96	2.93	0.29	2	0.19
Q1.5	التأهيل العلمي والعملي لمراقب الحسابات يكسبه المقدرة على اكتشاف عمليات غسل الأموال والتقرير عنها.	0.97	2.88	0.45	5	0.68
Q1.6	المساعدة في تقليل فجوة التوقعات من مهنة المراجعة بشأن مكافحة غسل الأموال.	0.98	2.90	0.38	4	0.05
Q1.7	عدم مطالبة مراقب الحسابات بالكشف عن عمليات غسل الأموال والتقرير عنها قد تجعله يساهم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة	0.95	2.93	0.32	2	0.12
Q1.8	عدم كفاية آليات الرقابة لمكافحة عمليات غسل الأموال	0.96	2.86	0.47	7	0.06

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين وجود اتفاق بين آراء المجموعات في جميع المفردات، حيث كانت القيمة المعنوية sig أكبر من (0.05)، وهو ما يؤكد على ملاءمة مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية. ويأتي في مقدمة هذه المبررات وفقا لآراء المجموعات المشاركة في الاستبيان بنودا مثل: المساعدة في الحد من الانعكاسات السلبية لغسل الأموال على مقدرة المصارف في الاستمرارية، والمساعدة في تفعيل نظام مكافحة غسل الأموال والتشريعات ذات الصلة. بينما يأتي في نهاية هذه المبررات بنودا مثل: عدم كفاية آليات الرقابة لمكافحة عمليات غسل الأموال ، والمساعدة في الحد من الانعكاسات السلبية لغسل الأموال على مصداقية القوائم والتقارير المالية.

وتأسيسا على ما سبق يتم رفض فرض العدم للفرض الأول، وقبول الفرض البديل له وهو: " **يوجد اتفاق ذو دلالة احصائية بين المشاركين في الدراسة تجاه مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية ".**

ثانياً : عرض وتحليل نتائج الاختبارات الإحصائية للفرض الثاني للبحث. : يهدف الباحث من صياغة الفرض الثاني للبحث والذي ينص على:" **لا يوجد اتفاق ذو دلالة احصائية بين المشاركين في الدراسة تجاه معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية"** إلى توفير أدلة ميدانية تجاه معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال في المصارف السعودية من وجه نظر المشاركين في الدراسة. وقام الباحث باختبار هذا الفرض من خلال التحليل الإحصائي لردود المشاركين بالدراسة عن الجزء الثاني من قائمة الاستقصاء، والمتعلق بمعوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال في المصارف السعودية، والذي يحتوي على أربعة أجزاء فرعية، وذلك من خلال ما يلي.

1 - المعوقات المرتبطة بمراقبي الحسابات:

يحتوي هذا المحور على ستة أسئلة في قائمة الاستقصاء تهدف إلى بيان آراء المجموعات المشاركة في الاستبيان بخصوص المعوقات المرتبطة بمراقبي الحسابات، وتأخذ من الرمز (Q2.1.1) وحتى الرمز (Q2.1.6) في التحليل الإحصائي، والجدول التالي يوضح النتائج الإحصائية لردود المشاركين بالدراسة عن المعوقات المرتبطة بمراقبي الحسابات في هذا الشأن.

جدول رقم (4) المقاييس الإحصائية واختبارKruskal Wallis لمعوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال المرتبطة بمراقبي الحسابات

Code	السؤال (معوقات مساهمة مراقب الحسابات)	نسبة الموافقة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	المعنوية
Q2.1.1	الوقوع تحت طائلة المساءلة القانونية بدعوى انتهاك قاعدة سرية الحسابات المصرفية	0.94	2.82	0.50	5	0.39
Q2.1.2	وقوع أضرار مادية نتيجة الخلافات التي قد تنشأ بين مراقب الحسابات وبين الإدارة بشأن الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال	0.96	2.88	0.46	3	0.22
Q2.1.3	اهتزاز ثقة المجتمع في مهنة مراقبي الحسابات بدعوى تواطؤهم مع الادارة أو الإخفاق في أداء مهامهم	0.95	2.84	0.51	4	0.10
Q2.1.4	الزيادة في الوقت والجهد والاتعاب لمراجعة عمليات غسل قد تكون على حساب مهام المراجعة الأساسية	0.97	2.91	0.38	1	0.23
Q2.1.5	التأهيل العلمي والعملي غير التقليدي لمراجعة عمليات غسل الأموال قد لا يتوافر لكل مراقبي الحسابات	0.94	2.82	0.52	5	0.15
Q2.1.6	الآثار السلبية والمادية للدعاوى القضائية التي قد ترفع على مراقب الحسابات من قبل المتضررين نتيجة اتهام المصرف محل المراجعة بحدوث عمليات غسل الأموال	0.97	2.90	0.41	2	0.32

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين وجود اتفاق بين آراء المجموعات في جميع المفردات، حيث كانت القيمة المعنوية sig أكبر من (0.05)، وهو ما يؤكد على صحة تواجد معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية المرتبطة بمراقبي الحسابات أنفسهم. ويأتي في مقدمة هذه المعوقات وفقا لآراء المجموعات المشاركة في الاستبيان بنودا مثل: الزيادة في الوقت والجهد والاتعاب لمراجعة عمليات غسل الأموال قد تكون على حساب مهام المراجعة الاساسية، والآثار السلبية والمادية للدعاوى القضائية التي قد ترفع على مراقب الحسابات من قبل المتضررين نتيجة اتهام المصرف محل المراجعة بحدوث عمليات غسل الأموال. بينما يأتي في نهاية هذه المعوقات بنودا مثل: الوقوع تحت طائلة المساءلة القانونية بدعوى انتهاك قاعدة سرية الحسابات المصرفية، والتأهيل العلمي والعملي غير التقليدي لمراجعة عمليات غسل الأموال قد لا يتوافر لكل مراقبي الحسابات.

2 - المعوقات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية:

يحتوي هذا المحور على ثلاثة أسئلة في قائمة الاستقصاء تهدف إلى بيان آراء المجموعات المشاركة في الاستبيان بخصوص المعوقات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية، ويرمز لها بالرمز(Q2.2.1) وحتى الرمز(Q2.2.3) في التحليل الإحصائي، والجدول التالي يوضح النتائج الإحصائية لردود المشاركين بالدراسة عن المعوقات المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية في هذا الشأن.

جدول رقم (5) المقاييس الإحصائية واختبار Kruskal Wallis لمعوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية.

Code	السؤال (معوقات مساهمة مراقب الحسابات)	نسبة الموافقة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	المعنوية
Q2.2.1	عدم إزالة التعارض بين قاعدة السرية المصرفية وبين متطلبات الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.	0.95	2.85	0.47	2	0.31
Q2.2.2	عدم إصدار تشريعات أو أنظمة تنص صراحة على وجوب مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال	0.96	2.88	0.43	1	0.53
Q2.2.3	عدم الاهتمام الكافي من قبل مؤسسة النقد بتدريب مراقبي الحسابات في مجال التشريعات المختلفة لمكافحة عمليات غسل الأموال	0.94	2.82	0.51	3	0.31

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين وجود اتفاق بين آراء المجموعات في جميع المفردات، حيث كانت القيمة المعنوية sig أكبر من (0.05)، وهو ما يؤكد على صحة تواجد معوقات مساهمة مراقب

الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية المرتبطة بالجهات التشريعية والسلطات الرقابية. ويأتي في مقدمة هذه المعوقات وفقا لآراء المجموعات المشاركة في الاستبيان عدم إزالة التعارض بين قاعدة السرية المصرفية وبين متطلبات الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال. بينما يأتي في نهاية هذه المعوقات عدم الاهتمام الكافي من قبل مؤسسة النقد بتدريب مراقبي الحسابات في مجال التشريعات المختلفة لمكافحة عمليات غسل الأموال.

3 - المعوقات المرتبطة بالمنظمات المهنية والهيئات المحاسبية:

يحتوي هذا المحور على ثلاثة أسئلة في قائمة الاستقصاء تهدف إلى بيان آراء المجموعات المشاركة في الاستبيان بخصوص معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال المرتبطة بالمنظمات المهنية والهيئات المحاسبية، وتأخذ من الرمز (Q2.3.1) وحتى الرمز (Q2.3.3) في التحليل الإحصائي، والجدول التالي يوضح النتائج الإحصائية لردود المشاركين بالدراسة عن المعوقات المرتبطة بالمنظمات المهنية والهيئات المحاسبية في هذا الشأن.

جدول رقم (6) المقاييس الإحصائية واختبارKruskal Wallis النتائج الإحصائية لمعوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال المرتبطة بالمنظمات المهنية والهيئات المحاسبية

Code	السؤال (معوقات مساهمة مراقب الحسابات)	نسبة الموافقة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	المعنوية
Q2.3.1	عدم إصدار معيار مراجعة خاص لتدقيق عمليات غسل الأموال والتقرير عنها.	0.98	2.95	0.27	1	0.16
Q2.3.2	عدم إصدار أدلة إرشادية شاملة بشأن مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.	0.95	2.85	0.46	2	0.72
Q2.3.3	عدم الاهتمام الكافي بتصميم البرامج التدريبية المتخصصة في إجراءات واختبارات الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.	0.94	2.81	0.52	3	0.27

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين وجود اتفاق بين آراء المجموعات في جميع المفردات، حيث كانت القيمة المعنوية sig أكبر من (0.05)، وهو ما يؤكد على صحة تواجد معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية المرتبطة بالمنظمات المهنية والهيئات المحاسبية. ويأتي في مقدمة هذه المعوقات وفقا لآراء المجموعات المشاركة في الاستبيان عدم إصدار معيار مراجعة خاص لتدقيق عمليات غسل الأموال والتقرير عنها. بينما يأتي في

نهاية هذه المعوقات الاهتمام الكافي بتصميم البرامج التدريبية المتخصصة في إجراءات واختبارات الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.

4 - المعوقات المرتبطة بالقائمين على إدارة المصارف:

يحتوي هذا المحور على أربعة أسئلة في قائمة الاستقصاء تهدف إلى بيان آراء المجموعات المشاركة في الاستبيان بخصوص معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال المرتبطة بالقائمين على إدارة المصارف، وتأخذ من الرمز (Q2.4.1) وحتى الرمز (Q2.4.4) في التحليل الإحصائي، والجدول التالي يوضح النتائج الإحصائية لردود المشاركين بالدراسة عن معوقات مساهمة مراقب الحسابات في هذا الشأن.

جدول رقم (7) المقاييس الإحصائية واختبارKruskal Wallis لمعوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال المرتبطة بالقائمين على إدارة المصارف

Code	السؤال (معوقات مساهمة مراقب الحسابات)	نسبة الموافقة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	المعنوية
Q2.4.1	تحايل بعض المصارف على تطبيق الإجراءات اللازمة للكشف عن عمليات غسل الأموال لغرض المنافسة	0.94	2.83	0.51	3	0.14
Q2.4.2	ضعف إجراءات الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال في بعض المصارف	0.94	2.81	0.54	4	0.57
Q2.4.3	ضعف كفاءة إدارة المراجعة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال	0.95	2.85	0.48	1	0.10
Q2.4.4	ضعف نظم المعلومات المحاسبية الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال	0.95	2.84	0.50	2	0.35

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين وجود اتفاق بين آراء المجموعات في جميع المفردات، حيث كانت القيمة المعنوية sig أكبر من (0.05)، وهو ما يؤكد على صحة تواجد معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية المرتبطة بالقائمين على إدارة المصارف. ويأتي في مقدمة هذه المعوقات وفقا لآراء المجموعات المشاركة في الاستبيان ضعف كفاءة إدارة المراجعة الداخلية في مكافحة عمليات غسل الأموال، وضعف إجراءات الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال في بعض المصارف. بينما يأتي في نهاية هذه المعوقات ضعف إجراءات الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال في بعض المصارف، وتحايل بعض المصارف على تطبيق الإجراءات اللازمة للكشف عن عمليات غسل الأموال لغرض المنافسة .

وتأسيساً على ما سبق يتم رفض فرض العدم للفرض الثاني، وقبول الفرض البديل له وهو: " **يوجد اتفاق ذو دلالة احصائية بين المشاركين في الدراسة تجاه معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية** .

ثالثاً: عرض وتحليل نتائج الاختبارات الإحصائية للفرض الثالث للبحث: يهدف الباحث من صياغة الفرض الثالث للبحث والذي ينص على:" **لا يوجد اتفاق ذو دلالة احصائية بين المشاركين في الدراسة تجاه مقترحات الحد من معوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية**" إلى توفير أدلة ميدانية تجاه مقترحات الحد من معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية من وجهة نظر المشاركين في الدراسة. وقام الباحث باختبار هذا الفرض من خلال التحليل الإحصائي لردود المشاركين بالدراسة عن الجزء الثالث من قائمة الاستقصاء، والمتعلق بمقترحات الحد من معوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية، والذي يحتوي على ثمانية عشر سؤالا، تأخذ من الرمز(Q3.1) وحتى الرمز (Q3.18) في التحليل الإحصائي، والجدول التالي يوضح النتائج الإحصائية لردود المشاركين بالدراسة في هذا الشأن.

جدول رقم (8) المقاييس الإحصائية واختبارKruskal Wallis لمقترحات الحد من معوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال المصارف السعودية

Code	السؤال (مقترحات لمساهمة مراقب الحسابات)	نسبة الموافقة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	المعنوية
Q3.1	رفع درجة التأهيل العلمي والعملي لمراقب الحسابات بصفة ذاتية في مجال الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال	0.98	2.95	0.29	4	0.24
Q3.2	الإلمام الكامل لمراقب الحسابات بمتطلبات قواعد سرية الحسابات المصرفية قبل البدء في إجراءات المراجعة	0.98	2.95	0.27	4	0.57
Q3.3	توسيع نطاق الفحص التقليدي بالإضافة إلى مراقبة وتدقيق وتطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال	0.97	2.92	0.34	6	0.57
Q3.4	تقويم مدى كفاءة جميع آليات الرقابة الداخلية التي سوف يعتمد عليها مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال	0.99	2.98	0.18	1	0.60
Q3.5	عدم قيام مراقب الحسابات بإصدار تقرير سلبي إلا في حالة وجود أدلة كافية ومقنعة بحدوث عمليات غسل الأموال	0.99	2.96	0.25	3	0.36
Q3.6	اعتماد مؤسسة النقد قاعدة السرية المصرفية على الحسابات المشروعة فقط دون الحسابات المشبوهة	0.95	2.86	0.46	7	0.10

Q3.7	اعتماد مؤسسة النقد مراقب الحسابات ضمن الفئات المسوح لها بخرق السرية المصرفية لغرض مكافحة عمليات غسل الأموال	0.97	2.92	0.37	6	0.84
Q3.8	قيام مؤسسة النقد بإصدار التعاميم اللازمة لحماية مراقب الحسابات حالة قيامة بالكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال	0.98	2.94	0.30	5	1.00
Q3.9	قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بتفعيل استراتيجية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات لتحسين مقدرته في تقدير مخاطر مراجعة عمليات غسل الأموال وتخفيضها	0.98	2.94	0.29	5	0.21
Q3.10	قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بالتنسيق مع مؤسسة النقد بشأن تحديد دور ومسئولية مراقب الحسابات في قضية الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالقطاع المصرفي	0.99	2.96	0.22	3	0.38
Q3.11	قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بالتنسيق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار مراجعة خاص بتدقيق عمليات غسل الأموال والتقرير عنها	0.97	2.92	0.33	6	0.48
Q3.12	قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية المهنية للتطوير الإلزامي المستمر لمهارات مراقبي الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال	0.99	2.97	0.21	2	0.09
Q3.13	قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بوضع عقوبات صارمة محددة على مراقب الحسابات حال ثبوت تواطؤه أو إهماله في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال	0.98	2.94	0.28	5	0.39
Q3.14	قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بتصميم وتنفيذ برامج توعية المجتمع السعودي بالدور الأساسي لمراقب الحسابات لتقليل فجوة التوقعات	0.99	2.98	0.13	1	0.24
Q3.15	قيام إدارة المصارف بالتطوير المستمر لجميع اليات الرقابة الداخلية لضمان عدم تمرير أي عمليات متعلقة بغسل الأموال	0.99	2.97	0.21	2	0.35
Q3.16	قيام إدارة المصارف بعقد الدورات التدريبية المستمرة للعاملين بها في شرح الطرق والأساليب التي يستخدمها غاسلي الأموال وسبل مكافحتها، والتشريعات والأنظمة الصادرة بخصوص هذا الشأن	0.99	2.98	0.13	1	0.24
Q3.17	تمويل البرامج الأكاديمية والمهنية بكليات الاقتصاد والإدارة بالجامعات السعودية ذات الصلة بالأنشطة المصرفية ومكافحة عمليات غسل الأموال	0.98	2.94	0.26	5	0.85
Q3.18	تفعيل العقوبات المشددة على كل من يثبت تواطؤه في تمرير عمليات غسل الأموال سواء من الإدارة أو العاملين بالمصرف	0.99	2.98	0.18	1	0.24

بتحليل بيانات الجدول السابق يتبين وجود اتفاق بين آراء المجموعات في جميع المفردات، حيث كانت القيمة المعنوية sig أكبر من (0.05)، وهو ما يؤكد على ملاءمة مقترحات الحد من معوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية. ويأتي

في مقدمة هذه المقترحات وفقا لآراء المجموعات المشاركة في الاستبيان بنوداً مثل: تقويم مدى كفاءة جميع آليات الرقابة الداخلية التي سوف يعتمد عليها مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، وقيام الهيئة السعودية للمحاسبين بتصميم وتنفيذ برامج توعية المجتمع السعودي بالدور الأساسي لمراقب الحسابات لتقليل فجوة التوقعات. بينما يأتي في نهاية هذه المبررات بنودا مثل: اعتماد مؤسسة النقد قاعدة السرية المصرفية على الحسابات المشروعة فقط دون الحسابات المشبوهة، وقيام الهيئة السعودية للمحاسبين بالتنسيق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار مراجعة خاص بتدقيق عمليات غسل الأموال والتقرير عنها.

وتأسيسا على ما سبق يتم رفض فرض العدم للفرض الثالث، وقبول الفرض البديل له وهو: " **يوجد اتفاق ذو دلالة احصائية بين المشاركين في الدراسة تجاه مقترحات الحد من معوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية ".**

وتأسيسا على ما سبق، وفي ضوء التحليلات الإحصائية لإجابات الأسئلة الخاصة باختبار فروض البحث، يمكن عرض فروض البحث الثلاثة ونتيجة اختبارها في الجدول التالي

جدول رقم (9) ملخص نتيجة اختبارات فروض البحث .

رقم الفرض	نص الفرض	نتيجة الاختبار
(1)	لا يوجد اتفاق ذو دلالة احصائية بين المشاركين في الدراسة تجاه مبررات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية	رفض وقبول الفرض البديل
(2)	لا يوجد اتفاق ذو دلالة احصائية بين المشاركين في الدراسة تجاه معوقات مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية	رفض وقبول الفرض البديل
(3)	لا يوجد اتفاق ذو دلالة احصائية بين المشاركين في الدراسة تجاه مقترحات الحد من معوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية	رفض وقبول الفرض البديل

نتائج وتوصيات البحث

أولاً: خلاصة ونتائج البحث:

يمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والميداني على النحو التالي :

1- بذلت المملكة جهودا ضخمة في مكافحة عمليات غسل الأموال على المستوى الدولي والمستوى المحلي في المجال التشريعي والرقابي، إلا أن عمليات غسل الأموال مازالت تمثل مؤشرا خطرا كبيرا على المملكة خاصة في القطاع المصرفي .

2- لا تسهم معايير المراجعة الدولية المعتمدة بالمملكة بصورة مباشرة في تحديد دور ومسئولية مراقب الحسابات عن مكافحة عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية.

3- لم يصدر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أدلة أو إرشادات لمساعدة مراقب الحسابات في مجال الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية.

4- لم تتضمن التشريعات الصادرة لمكافحة عمليات غسل الاموال بالمملكة أي اشارة لدور مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية.

5- يوجد العديد من المبررات التي تدعو إلى ضرورة مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية.

6- توجد العديد من المعوقات المرتبطة بجهات عدة تحول دون مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية.

7- يوجد العديد من الأليات المقترحة التي قد تساعد في الحد من معوقات تفعيل مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية.

ثانياً: توصيات البحث:

يمكن بيان أهم توصيات البحث على النحو التالي: -

1 – ضرورة قيام مراقب الحسابات برفع درجة التأهيل العلمي والعملي بصفة ذاتية ومستمرة في مجال الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال.

2 - ضرورة قيام مؤسسة النقد بالعمل على تضمين الأنظمة واللوائح والأدلة الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال نصوصا تحدد بوضوح مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال بالمصارف السعودية وضمان حمايته.

3 – ضرورة قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتصميم وتنفيذ البرامج التدريبية المهنية الإلزامية لتطوير مهارات مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن عمليات غسل الأموال، وتفعيل استراتيجية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات لتحسين مقدرته في تقدير مخاطر مراجعة عمليات غسل الأموال وتخفيضها.

4- ضرورة قيام الهيئة السعودية للمحاسبين بتصميم وتمويل برامج توعية لمجتمع الأعمال السعودي بطبيعة مساهمة مراقب الحسابات في الكشف والقرير عن عمليات غسل الأموال لتقليل فجوة التوقعات في هذا الشأن.

5- ضرورة قيام إدارة المصارف بتمويل البرامج الأكاديمية والمهنية بكليات الاقتصاد والإدارة بالجامعات السعودية ذات الصلة بالأنشطة المصرفية ومكافحة عمليات غسل الأموال.

المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم، اشرف محمد (2013)،" **مدخل مقترح للحد من معوقات تفعيل دور المراجعين الخارجيين للمساهمة في مكافحة غسل الأموال في البنوك المصرية** "، دورية الإدارة العامة، المجلد الثالث والخمسون ، العدد الرابع ، شوال 1434هـ/ أغسطس.

https://makkahnewspaper.com/article/592650

2. ادارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2019)،" **دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب** "، مؤسسة النقد العربي السعودي ، ربيع الأول 1441/ نوفمبر.
3. أزهر، علي عماد محمد (2020)،"**آلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفيّة (دراسة حالة البنك الكويتي المركزي)**"، المجلة الاكاديمية لأبحاث والنشر العلمي ، الإصدار السابع عشر .
4. البديوي ، فداء (2018)، " **ساما تجيز طلب معلومات الحسابات المصرفية للعملاء وتوجه بالسرية وأن يكون الطلب من خلالها**"، جريدة الرياض، الأربعاء 25 رجب 1439هـ / 11 أبريل.

https://www.alriyadh.com/1674326

5. البرقاوي ، عبد الله(2020)، " **النيابة العامة : الحكم على 28 متهما في قضية غسل أموال بالسجن لمدة بلغ مجموعها 194 سنة ومصادرة 19 مليار ريال** " ، صحيفة سبق الالكترونية ، 17 يونيو.

https://sabq.org/8dTnLRu

6. التويجري، بسمة، " **قضية الأسبوع : غسل الأموال واقع الحال وطرق المكافحة في النظام المالي السعودي**"، ورقة عمل ، ملتقى أسبار

https://multaqaasbar.com/issue-weeks

7. الجدعان ، محمد (2019)، " **المملكة تأسف لإدراجها في القائمة المقترحة للدول عالية المخاطر في غسل الأموال** "، صحيفة عكاظ، الرياض، الجمعة 15 فبراير.
8. الخزعلي ، زينب حميد كاطع - الزهيري، ندى طاهر سلمان ،" **التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال في المصارف التجارية مع وضع اطار مقترح للتدقيق (2016)**"، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، تصدر عن المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،المجلد الحادي عشر ، العدد 36، الفصل الثالث ،ص142 .
9. السبيعي، إبراهيم (2017) ، " **مؤسسة النقد تؤكد السرية المصرفية لحساب المواطن**" ، صحيفة مكة، السبت 4 فبراير.

10.السعيد، صالح عبد الرحمن(2013)، **"المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية"**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 27، العدد الأول.

11.الشرق الأوسط (2020)، **" تحذيرات في السعودية للتحوط من عمليات غسل الأموال "**، جريدة العرب الدولية ، الاقتصاد، العدد 15055، الأحد 21جمادى الآخرة 1441هـ/ 16 فبراير.

12.الفرا، عبد الشكور عبد الرحمن موسى (2019)،**" قياس مدى فعالية إجراءات الرقابة المصرفية في مكافحة عمليات غسل الأموال دراسة ميدانية على البنوك التجارية السعودية "**،المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات (EIMJ) ، العدد الحادي عشر ، شهر (5) ، ص24.

13.اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال (2019) ، **" لجنة مكافحة غسل الأموال تحذر من الوقوع في أساليب غسل الأموال : الغرامات تصل لـ 7 مليون والسجن لـ 15 سنة "** ، صحيفة مال الاقتصادية ، أخبار عامة، 18 نوفمبر .

https://www.maaal.com/archives/20191118/131276

14.اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، **" اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال "**، الأنظمة والتعليمات .

http://www.aml.gov.sa/ar-sa/Pages/RulesAndRegulations.aspx

15.اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، **" جرائم غسل الأموال تشكل خطراً جسيماً على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة"**

http://www.aml.gov.sa/ar-sa/news/Pages/news011062019.aspx

16.المقرن، سطام (2013) ،**" الأموال القذرة في الحسابات البنكية "**، صحيفة الوطن ، الثلاثاء 24 ديسمبر.

https://www.alwatan.com.sa/article/19446

17.النتشة، دانة نبيل شحده (2018)، **" الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال "**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط ، ص79-80.

18.الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،**" موقف المراجع من عدم تطبيق المنشأة للمعايير الدولية "**،المحاسبون المرخصون، تعاميم لمكاتب المحاسبة ، الصادر بتاريخ 1440/4/12 هـ.

https://socpa.org.sa/SOCPA/files/5a/5ac739cd-a292-4ca3-b8f2-33a28379a0a1.PDF

19.الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، **" نبذة عن الهيئة "**

https://socpa.org.sa/Socpa/About-S

20. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،" **وثيقة اعتماد معايير المراجعة الدولية للتطبيق في المملكة العربية السعودية** "، وثائق اعتماد المعايير الدولية في المملكة العربية السعودية .

https://socpa.org.sa/SOCPA/files/d5/d5ce2c11-24f7-4028-8205-5c8030fcf347.pdf

21. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،"**وثيقة اعتماد إصدارات المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العالقة للتطبيق في المملكة العربية السعودية**"، المعايير الدولية، معايير المراجعة المعتمدة .

https://socpa.org.sa/Socpa/International-Standards/Auditing-Standards-Endorsed.aspx

22. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، " **البرامج التدريبية المؤهلة للاختبارات المهنية** "

https://socpa.org.sa/Training-Course/TrainingCourse/Fellowship-Program.aspx

23. الوكيل ، حسام السعيد (2018) ،" **مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية ــ دراسة ميدانية**"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، المجلد 22،العدد6، ص41.

24. أوليرـ كفاية (2020)،" **وثائق مسربة تكشف فضائح تورط بها أكبر البنوك في العالم** "، The Independent Newspaper ، الاثنين 21 سبتمبر.

https://www.independentarabia.com/node/153366

25. خليفة ، محمود البدري شاكر (2012)، " **تحليل الاتجاهات المختلفة لعمليات غسل الأموال ودور المراجعة والحد منها: دراسة تطبيقية على المصارف السعودية**"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 53.

26. خليفة ، محمود البدري شاكر(2012) ،" **تحليل الآثار المختلفة لعمليات غسل الأموال ودور المراجعة والحد منها: دراسة تطبيقية على المصارف السعودية**"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 53، ص 5.

27. خليل، محمد أحمد إبراهيم (2017)،" **تطوير دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي بمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية ـ دراسة اختبارية**"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، المجلد الخامس، ص3.

28.سمر مقرن (2019)،" **ضد غسيل الأموال** "، جريدة الجزيرة، السبت 30 نوفمبر.

https://www.al-jazirah.com/2019/20191130/ar5.htm

29.طربيه ، جوزف (2019)،" **الملتقى السنوي التاسع لرؤساء وحدات الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف والمؤسسات المالية العربية** "، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 467 ، تشرين أول / أكتوبر، ص 9،10.

30.عاش، ماهر الأمين (2017)، " **العوامل المؤثرة في أتعاب مدقق الحسابات الخارجي وطرائق تحديديها دراسة ميدانية في البيئة السورية** "، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العموم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 39، العدد 2 ، ص57.

31.عبد السند ، محمد ،(2019)،" **تريليون دولار حجم غسل الأموال سنويا حول العالم"**، جريدة المال ، الاثنين 24 يونيو.

https://almalnews.com/%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86

32.عبيد ، قيصر علي - علي ، أحمد ماهر محمد (2014)،" **دور المدقق الخارجي في ظل التحديات المعاصرة في الحد من ظاهرة غسيل الأموال دراسة تطبيقية واستطلاعية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، السنة العاشرة ، المجلد السابع ، العدد الثلاثون .

33.عمى ، نهى محمد زكى محمد(2012)، " **هل تتأثر أتعاب مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية السنوية بجائحة كورونا؟"** ،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة - جامعة طنطا بعنوان أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي- المقترحات والحلول، 5 أبريل ص12 .

34.محمد ، عماد عاشور(2017) ، " **دور المصارف التجارية في مكافحة غسل الأموال"**، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، تصدر عن المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،المجلد الثاني عشر ، العدد 40، الفصل الثالث.

35.مؤسسة النقد العربي السعودي ،" **نظام مكافحة غسل الأموال** "، الأنظمة ، أنظمة البنوك.

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Laws/Pages/BankingLaws.aspx

36.مؤسسة النقد العربي السعودي، " **الرقابة** " تعاميم البنوك .

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Laws/Pages/BankingCirculars.aspx

37.مؤسسة النقد العربي السعودي (2019)، " **دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب** "،الرقابة ، البنوك، قواعد ولوائح البنوك ، إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، ربيع الأول 1441/ نوفمبر.

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Laws/Pages/BankingRulesAndRegulations.aspx

38.مؤسسة النقد العربي السعودي، " **نظام مراقبة البنوك** "،الرقابة ، الإدارة العامة للرقابة على البنوك، الأنظمة والتعليمات والتعاميم، القواعد واللوائح ، قواعد ولوائح البنوك .

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Laws/Pages/BankingRulesAndRegulations.aspx

39.نجم ، مها رزق (2012)،" **العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة** "، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة، جمادى الاخرة 1433هـ / مايو ، ص51.

40.هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ، " **نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحته التنفيذية** "، مجموعة الأنظمة السعودية ، المجلد الأول ، أنظمة الأمن الداخلي والأحوال المدنية والأنظمة الجنائية .

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Viewer/ae17698d-80cc-43da-98fb-a9ed012761dd?lawId

41.هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ، " **نظام مكافحة غسل الأموال** "، مجموعة الأنظمة السعودية ، المجلد الأول ، أنظمة الأمن الداخلي والأحوال المدنية والأنظمة الجنائية .

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Folders/1

42.وزارة التجارة والاستثمار(2019)،" **الدليل الاسترشادي لمكافحة غسل الأموال** "، جمادى الأولى 1440/ يناير.

43.يوسف، سلام عبد الفتاح محفوظ (2011)، " **قياس أثر فجوة التوقعات في المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في مصر " دراسة ميدانية** "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، ،ص 2-3.

ثانياً: المراجع الأجنبية :

44. Abdelmoula, L., & Affes, H. (2019). **Determining factors of the quality of joint audit: Tunisian context**. Accounting and Management Information Systems, 18(4), pp. 559-587

45. Abdollahiebli, F. (2018). **Joint audit and the implication of its use**. In *Proceedings of academics 20th International Conference, Montreal, Canada, 29th-30th May , pp. 7-13*

46. Alao, A. A. (2016). **Forensic auditing and financial fraud in Nigerian deposit money banks (DMBs)**. *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, *4*(8), 1-19.

47. Al-Ruba'ei, R. A., & Al-Fayyadh, A. A. (2019). **The Integration of Forensic Accounting and External Auditing for Reducing the Audit Expectation Gap An Analytical Study on a Sample of Iraqi Universities**. AL GHAREE for Economics and Administration Sciences, 16(1). Pp 350-351.

48. Aslani, M., Lotfaliyan, F., Shafieipour, V., & Ghasemi, M. (2011). **The Role of Auditing Profession in Fighting Against Economic and Financial Crimes.** In *International Conference on E-business, Management and Economics*.

49. Barnes, P. (2020). **Economic and social effects of money laundering: the UK case**. Journal of Humanities and Social Sciences, Volume 4, Issue 1, 149, 30 Mar. pp 6-10

50. Carnegie, G. D., & Napier, C. J. (2010). **Traditional accountants and business professionals: Portraying the accounting profession after Enron**. *Accounting, organizations and society*, *35*(3), pp.360-376.

51. Cika, N., Dhamo, S., & Tola, I. (2018). **The Role of Auditors Against Money Laundering-Albania Case**. *European Journal of Economics and Business Studies Articles*, *4*.

52. Cindori, S. (2018). **The significance of assessing money laundering risk as a part of auditing operations**. Athens Journal of Business & Economics ,Volume 4, Issue 1, January .

53. Cindori, S., & Slovic, J. (2017). **Identifying Money Laundering in Business Operations as a Factor for Estimating Risk**. *Economic and Social Development: Book of Proceedings*, pp7-9.

54. George Tchetvertakov . **Leaked documents reveal global banks helped launder US$2 trillion**. SMALL CAPS , September 22, 2020 .

55. Gjoni, M., Gjoni, A., & Kora, H. (2015, November**). Money Laundering Effects**. In Proceedings of 4th UBT Annual International Conference on Business, Technology and Innovation ,pp14-16.

56. Mitrou, D. T., & Papachristou, G. K. (2015). **The Contribution Of Internal Audit On Combating Money Laundering And Terrorism Financing**. Journal of WEI Business and Economics, 4(2), 50. p167.

57. Nicholas J. Isaac& Steven Davis,(The amlshop*) (2020),***Report on Accountants, Money Laundering, and Anti - Money Laundering**. Commission of Inquiry Into Money Laundering in *British Columbia, October 19, pp.7-12.*

58. Norton, S. D. (2018). **Suspicion of money laundering reporting obligations: Auditor compliance, or sceptical failure to engage?.** *Critical Perspectives on Accounting, p57*.

59. Probowo, A. (2016). **Money Laundering and Forensic Accounting in Indonesia: Postgraduate Perspective**. International Business Management, 10(23), 5633-5642.

60. Simwayi, M., & Guohua, W. (2011). **The role of commercial banks in combating money laundering.** Journal of Money Laundering Control, Volume 14, October,p4.

A proposed framework to curb the constraints of auditors' endeavors in disclosing and reporting money laundry in Saudi banks: A theoretical field study.

Abstract

The problem of the study lies in overlooking the auditors' endeavors to disclosing and reporting about money laundry in Saudi banks, whether in legislations issued by competent authorities in the Kingdom, or even by the Saudi Organization of Chartered Accountants, though auditors may play an important role in anti-money laundering, given his experience in auditing, detecting and evaluating the necessary procedures for countering and reporting about this crime during his work. Overlooking the auditors' role wasted this kind of expertise in auditing that could have countered this crime, with the support of competent authorities, particularly after it turned out that current legislation cannot cope with the new intrigues practiced by money launderers while monitoring and security authorities seem helpless in curbing this crime enough. Therefore, the constraints of auditors' endeavors and how to curb them are explored. **The study aims** to explain the rationale for the auditors' endeavors in disclosing and reporting about money laundry in Saudi banks, and the obstacles of their role, in addition to proposing some mechanisms that may alleviate these obstacles. To achieve **these objectives,** the study relied on both the deductive and inductive approach to carry out two types of studies: (1) A theoretical study relating to combating money laundry and the auditors' role in this respect, and (2) a field study using a questionnaire to extrapolate the reality of the obstacles to auditors' role in disclosing and reporting about money laundry in Saudi banks and how to curb them. This was implemented by surveying the opinions of some workers in

professional and supervisory agencies and Saudi banks, in addition to some academics in Saudi universities. **The study found** that money laundry continues to be a major concern to the Kingdom, especially in the banking sector, despite the concerted efforts exerted in this respect. Therefore, there are many justifications for the auditors' role in disclosing and reporting about money laundry in Saudi banks despite the varied constraints laid by several authorities to prevent their work. However, there are some mechanisms to curb these obstacles. Finally, **The study recommended** concerted efforts should be exerted by all relevant authorities to combat money laundry by emphasizing the role of auditors in disclosing and reporting about money laundry Saudi banks. Legislations should be introduced to ensure the protection of auditors when spotting an incident of money laundering that substantially affect the continuity and validity of the financial operations in the bank. The Saudi Organization of Chartered Accountants should offer mandatory professional training programmes and the activation of the industrial practice strategy for auditors to develop their skills in assessing the risks of auditing and preventing money laundry.

Keywords:

Money laundry, disclosure and reporting, justifications of the role, constraints of the role, proposed mechanisms.